


الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الأربعاء ١٩ شعبان سنة ١٤٠٣ هـ الموافق ١ حزيران سنة ١٩٨٣ هـ العدد ٣١٥٦

صفحة	المقررات
٩٣٢	قانون مؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٨٣
٩٥٣	قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الأردنية الهاشمية والبنك الاسلامي للتنمية
٩٦٤	نظام رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٣ نظام الضريبة الاضافية
٩٦٥	تعليمات رقم (٦) لسنة ١٩٨٣ تعليمات قبول الطلبة وتسجيلهم في الصف الاول الابتدائي في مدارس المملكة
٩٦٦	تعديل الملحق رقم (٢) تعليمات اساس تصنيف المقاولين من الفئات العليا

هكذا من المأهول

نحس المحسن بن طهرل نائب جهره الملك المعظم

بمقتضى الفقرة « ١ » للمادة (٩١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠ / ١ / ١٩٨٢
نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على
القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضح
التنفيذ المؤقت وأضافته الى قوانين الدولة على
اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع
يعتده : -

قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٢

قانون السير

الباب الاول

التعريف والاصطلاحات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون السير لسنة ١٩٨٢) ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

الوزارة	:	وزارة الداخلية
الوزير	:	وزير الداخلية
سلطة الترخيص	:	الوزير
ادارة الترخيص	:	الادارة المختصة بترخيص المركبات والسواتين .
ادارة السير	:	الادارة المختصة بشؤون السير .
المكتب الفني	:	المكتب الفني المركزي لشؤون السير المشكل وفق احكام هذا القانون .
المركبة	:	كل وسيلة من وسائل النقل البري او الجر او الرفع او الدفع ذات عجلات تسير بقوة الية . ولا تشمل وسائل النقل المعدة للسير على الخطوط الحديدية .
السيارة	:	المركبة الآلية المصممة لنقل الاشخاص او البضائع او كليهما وتشمل القاطرة المصممة لجر مقطورة .
المقطورة	:	المركبة غير الآلية المصممة لجرها قاطرة دون ان تحمل هذه اي جزء من وزن المقطورة وتكون نصف مقطورة اذا كانت القاطرة التي تجرها تحمل جزءا من وزنها .
السيارة المصممة للمركبات	:	وسيلة ركوب ذات العجلتين او اكثر وتسير بقوة دافعة من راعيها دون ان تكون مجهزة بمحرك آلي .

الدراجة الآلية	:	المركبة ذات العجلتين او الثلاث عجلات والمجهزة بمحرك آلي والمصممة لنقل الاشخاص او البضائع على ان لا يكون تصميمها على شكل سيارة .
الطول الاجمالي للمركبة	:	المسافة بين اقصى نقطه من مقدمة المركبة واقصى نقطة من مؤخرتها .
العرض الاجمالي للمركبة	:	المسافة بين اقصى نقطتين بارزتين من جانبي المركبة باستثناء المرايا المثبتة عليها .
الارتفاع الاجمالي للمركبة	:	الارتفاع الذي تصل اليه المركبة ابتداء من السطح الذي تقف عليه بعجلاتها الى اعلى نقطة في جسمها او من حولتها عندما تكون محملة .
وزن المركبة فارغة	:	وزن المركبة مضافا اليه اوزان سائقها والمحركات التي تستعملها ومدة التصليل الخاصة بها والاطارات الاحتياطية التي تحملها .
الوزن الاجمالي للمركبة	:	وزن المركبة فارغة مضافة اليه وزن حمولتها .
الوزن الصافي لحمولة المركبة	:	الفرق بين الوزن الاجمالي للمركبة ووزنها فارغة .
الحمولة المحورية	:	العبء الذي يتحمله كل محور من محاور المركبة من وزنها الاجمالي .
الطريق	:	السيبل المخصص للمرور العام بما في ذلك مرور المركبات والمشاة والحيوانات ، وتشمل الساحات والجسور .
التقاطع	:	مكان تلاقي اكثر من طريق او تقابلها او تفرعها على مستوى واحد ، وتشمل تقاطع الطرق مع خطوط السكك الحديدية .
اشارة الطريق	:	الاشارة الضوئية او الشاخصة او الخطوط او العبارات او الكتابات او الرموز ذات الدلالات المعروفة ترسم او تكتب على الطرق او تثبت على جوانبها او فوقها لتنظيم حركة السير وارشاد مستعملي الطريق .

المادة ٣ - ١ . لغايات هذا القانون تقسم السيارات الى الانواع التالية :

١ . سيارة الركوب الصغيرة الخاصة	:	سيارة الركاب المصممة لحمل ما لا يزيد على ثمانية اشخاص بما في ذلك سائقها .
٢ . سيارة الركوب الصغيرة العمومية	:	سيارة الركاب ذات الاربعة ابواب (كحد ادنى) المصممة لحمل ما لا يزيد على ثمانية اشخاص بما في ذلك السائق والتي تعمل في نقل الركاب مقابل عوض .
٣ . سيارة الركوب المتوسطة	:	سيارة الركاب المصممة لحمل اكثر من ثمانية اشخاص وما لا يزيد على ستة وعشرين شخصا بما في ذلك سائقها .
٤ . الحافلة	:	سيارة الركاب المصممة لحمل اكثر من ستة وعشرين شخصا .

هكذا من المأهول

- ٥ . سيارة النقل المشترك . السيارة المصنفة لنقل الأشخاص والبضائع معا .
٦ . سيارة الشحن . السيارة المصنفة لنقل البضائع فقط .
٧ . السيارة السياحية . سيارة اتركوب المعدة لاغراض السياحة وفقا لاحكام هذا القانون .

ب . تخضع المركبات التالية ايضا لاحكام هذا القانون وفقا للصفات والمواصفات والاستعمالات الخاصة بها : -

- ١ . المركبة ذات الاستعمال . وسيلة نقل او رفع او جر اليه مجهزة بمعدات ثابتة فيها الخاص . بصورة دائمة ولا يمكن استعمالها الا في الاغراض المصنفة لها .
٢ . مركبة الاشغال . المركبة الآلية المصنفة لاستخدامها في الاشغال الانشائية بها في ذلك الاشغال المنعقدة بالطرق .
٣ . المركبة الزراعية . المركبة الآلية المصنفة لتستخدم في الاعمال الزراعية .

الباب الثاني

تسجيل المركبات

المادة ١ - ١ . ١ . تسجل جميع المركبات لدى ادارة الترخيص في السجلات المخصصة لها ، بما في ذلك معاملات نقل ملكية المركبة وورثتها بعد دفع الرسوم المقررة ، وتعتبر تلك المعاملات باطلة اذا اجريت خارج ادارة الترخيص ، ولا يجوز نقل ملكية المركبة المرهونة الا بعد موافقة الدائن .

٢ . يقدم طلب تسجيل المركبة الى ادارة الترخيص مرفقا بالوثائق والمستندات المقررة بمقتضى هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بهوجبه ، بما في ذلك الوثائق والمستندات الخاصة بالجوارك وملكيتها : المركبة ، ويعتبر مالكا الشخص الطبيعي او المعنوي الذي سجلت باسمه ، او تنظم المستندات والعقود الخاصة بنقل ملكية المركبات وورثتها ومنازل التصرّفات المتعلقة بها وفقا لما هو منصوص عليه في البند (٣) من هذه الفقرة .

٣ . بالرغم مما ورد في اي قانون اخر يتولى الموظفون العاملون في ادارة الترخيص صلاحية تنظيم وتصديق العقود الخاصة بالمركبات بما في ذلك عقود نقلها وورثتها ومنازل التصرفات بها وسماع وتدوين اقرارات واتوال الاطراف فيها او التصديق على توافيقهم عليها وذلك وفقا للاصول والاجراءات التي يطبقها الكاتب العدل في تنظيم العقود او التصديق عليها .

ب . لا تسجل اي مركبة اذا لم يكن مخرجه واقاعدتها « الشاصي » يحملان الرقم المميز لكل منهما ، ويتم جفرهما عليهما بن قبل السلطة الجبركية على المحرك والقاعدة اذا لم يكونا موجودين .
ج . يصري على المتطلبات والمواصفات المتطلبات احكام هذا القانون بما في ذلك احكام التسجيل والشروط الخاصة بها .

المادة ٥ - ١ . ١ . لا يجوز تسجيل او ترخيص او تجديد رخصة اي مركبة الا بعد ان يقدم مالك المركبة عقد التأمين الذي احدى شركات التأمين المسجلة في المملكة وذلك لتغطية اضرار الغير التي يسببها في حال اضرار الغير « اضرار الغير » التي تلحق بالركاب في المركبة .

ب . على كافة المركبات غير الاردنية ان تؤمن على الاضرار التي تلحق بالغير بسبب استعمال المركبة داخل المملكة ويحدد بتعليمات صادرة عن سلطة الترخيص الحد الادنى لمدة عقد التأمين .

ج . تحدد بنظام شروط ومقدار التأمين بما في ذلك الحد الأدنى للتأمين عن الاضرار الجسدية وكافة الامور المتعلقة بعقد التأمينات هذا القانون ويجوز توسيع مظلة عقد التأمين ليشمل اضرار الغير « ركاب السيارة الخاصة » .

المادة ٦ - ١ . لا يجوز استعمال المركبة قبل تسجيلها وترخيصها وفقا لاحكام هذا القانون وتخصيص رقم لها يدون في الصحيفة الخاصة بها في ادارة الترخيص ووضع اللوحات المقررة عليها ، ويجوز لمالك السيارة الاحتفاظ بالتخصص المخصص لها لمدة لا تزيد على سنتين في حالة بيعها او نقل ملكيتها الى شخص اخر على ان يفقد حقه في ذلك الرقم اذا لم يتم تخصيصه لسيارة اخرى خلال تلك الة وتحدد رسوم الاحتفاظ بالرقم ونقله بموجب الانتظمة التي تصدر بمقتضى هذا القانون .

ب . تحدد جميع التفاصيل المتعلقة باللوحات بما في ذلك فئاتها وانواعها والوانها وكيفية صنعها وانماها وحالات الاعفاء من اثباتها بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ٧ - تخضع المركبات للفحص الفني عند تسجيلها لأول مرة او بصورة دورية وفقا لتعليمات المقررة وذلك للتأكد من توافر المواصفات والشروط الفنية والقانونية فيها وعدم وجود ما يمنع من تسجيلها .

المادة ٨ - تسجل سيارة الركوب المتوسطة والحافلة وسيارات الاسعاف في الفئة الخاصة باسم اي من الجهات التالية بعد التثبت من حاجتها اليها في اعمالها ، ويتم التسجيل بقرار من الوزير بمقتضى الاستئناس برأي الجهة المعنية : -

- المستشفيات والمؤسسات الصحية لاستعمالها في نقل مستخدميها وعمالها ومرضاها .
- المؤسسات والجمعيات والهيئات العلمية والخيرية والدينية والاندية والمراكز الرياضية .
- المؤسسات التعليمية لاستعمالها في نقل مستخدميها وطلبتها .
- المؤسسات الصناعية وشركات الطيران لاستعمالها في نقل المستخدمين في مصانعها .
- المؤسسات الفندقية وشركات الطيران لاستعمالها في نقل المستخدمين لديها والمتعاملين معها .
- المتعهدين والمعالين لاستعمالها في نقل المستخدمين لديهم على ان يكون تصنيف المتعهدين والمعالين في الفئة العليا لدى وزارة الاشغال العامة .
- المنظمات الدولية والاتيمية لاستعمالها في اغراضها الخاصة .

المادة ٩ - ١ . يجوز تسجيل سيارة الشحن التي لا تزيد حمولتها على طنين اثنين او السيارة المصنفة للركوب والشحن معا « دويل كابين » التي لا يزيد وزن البضاعة التي تحملها على طن واحد في الفئة الخاصة باسم مالكا علنى ان لا تستعمل اي منها مقابل العوض عنها كنوعه او وصفه ولما سيارات الشحن التي تزيد حمولتها على طنين اثنين يجوز تسجيلها في الفئة الخاصة باسم اي من الجهات التالية بعد التثبت من حاجتها اليها وان لا تستعمل مقابل اي عوض عنها كنوعه او وصفه : -

- اصحاب الصناعات لاستعمالها في الاغراض المتعلقة مباشرة بصناعتهم او صناعاتهم وفي توزيع منتجاتهم .
- مالكي المركبات الزراعية ومركبات الاشغال والالت التفتيش لاستعمالها في نقل التجهيزات والامدادات والمحروقات اللازمة لهذه المركبات والالات وتغيير سائر الخدمات لها .
- مالكي المزارع والمزارعين لاستعمالها في تزارعهم وفي الاغراض الزراعية مباشرة .
- المتعهدين والمعالين المصنئين في الفئة العليا لدى السلطات الرسمية المختصة لاستعمالها في الاعمال والاغراض المتعلقة مباشرة بصناعاتهم .
- البعثات والهيئات السياسية والتفصيلية في المملكة .

هكذا من المأهول

المادة ١٠ - تسجل السيارة المعدة لنقل الموتى ويتم ترخيصها في فئة سيارات الشحن الخاصة مهما كانت صفة الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يملكها .

المادة ١١ - اذا استعملت اي من السيارات المنصوص عليها في المواد « ٨ و ٩ و ١٠ » من هذا القانون في غير الغايات أو الأغراض التي تم تسجيلها وترخيصها بموجبها فيستوفى من مالكها عند ضبطها مبلغ يعادل مثلي الرسم السنوي لاقتنائها ، ويلغى ترخيصها بهذه الصفة نهائيا اذا تكررت المخالفة خلال سنة .

المادة ١٢ - اذا استعملت مركبة الاشغال في غير الأغراض التي تم تسجيلها وترخيصها من اجلها فيستوفى عند ضبطها مبلغ يعادل ثلاثة امثال الرسم السنوي المقرر لاقتنائها . وتسحب رخصة السائق مدة سنة في حالة تكرار المخالفة ، واما المركبة الزراعية فيستوفى مبلغ يعادل ثلاثة امثال الرسم السنوي المقرر لاقتناء مركبة اشغال اذا ضبطت وهي تستعمل في غير الأغراض والغايات التي سجلت ورخصت من اجلها ، كما تسحب رخصة السائق مدة سنة في حالة تكرار المخالفة .

المادة ١٣ - ١ - يسمح لاصحاب سيارات الشحن بنقل الاشخاص في سياراتهم وفقا للشروط التالية :

١ - ان يكون اولئك الاشخاص من العمال المستخدمين لدى مالك السيارة . وان يتم نقلهم بدون عوض مهما كان نوعه أو وصفه .

٢ - ان لا يتجاوز عدد من ينقل في السيارة على اثنين من العمال اذا كانت الحمولة المقررة لها لا تزيد على خمسة اطنان .

٣ - ان لا يتجاوز عدد من ينقل في السيارة على اربعة عمال اذا كانت الحمولة المقررة لها تزيد على خمسة اطنان .

ب - يسمح في الحالات الانظرارية بنقل ما يزيد على عدد العمال المسموح بنقله في اي سيارة شحن بمقتضى البندين « ٢ و ٣ » من الفقرة (ا) من هذه المادة وذلك بموافقة ادارة السير بموجب تصريح خطي تصدره مالك السيارة وتحدد فيه الشروط والقيود التي يترتب عليه مراعاتها .

المادة ١٤ - ١ - تسجل سيارات الركوب الصغيرة العمومية باسماء الاردنيين وفقا للتعليمات التي تضعها سلطة الترخيص وعلى الوجه التالي :

١ - يخصص رقم لكل سيارة ركوب صغيرة مهيمنة .

٢ - يستوفى رسم سنوي مقداره مائتا دينار عن كل سيارة ركوب صغيرة مهيمنة بالاضافة الى رسوم التسجيل والترخيص المنصوص عليها في الانظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون .

٣ - لاصحاب سيارات الركوب الصغيرة العمومية التي تم ترخيصها قبل ١٩٧٧-٢-١ استعمل الارقام التي خصصت لسياراتهم لمدة عشر سنوات من ذلك التاريخ ويعفون من الرسم الاساسي المنصوص عليه في الفقرة السابقة خلال تلك المدة .

ب - تسجل سيارة الشحن العمومية وتتحدد مقدار الرسوم المستحقة عليها والامور المتعلقة بها بموجب انظمة تصدر لهذه الغاية .

المادة ١٥ - لملك السيارة العمومية التي تصبح غير صالحة لبقائها في الفئة المسجلة بها ان يسجل بدلا منها سيارة من نفس الفئة على النحو التالي :

١ - سيارة ركوب صغيرة بدلا من سيارة المراد استبدالها .

ب - سيارة ركوب متوسطة بدلا من مثيلها المراد استبدالها .

ج - حافلة بدلا من مثيلها المراد استبدالها .

د - سيارة شحن لا يزيد وزنها الصافي على الف كيلو غرام اذا كانت السيارة المراد استبدالها سيارة شحن لا يزيد وزنها الصافي على الف كيلو غرام .

هـ - سيارة شحن لا يزيد وزنها الصافي على خمسة الاف كيلو غرام اذا كانت السيارة المراد استبدالها سيارة شحن يزيد وزنها الصافي على الف كيلو غرام .

و - سيارة شحن يزيد وزنها الصافي على خمسة الاف كيلو غرام اذا كانت السيارة المراد استبدالها سيارة شحن يزيد وزنها الصافي على خمسة الاف كيلو غرام .

المادة ١٦ - تسجل سيارة الركوب الخاصة في الفئة الخاصة باسم مالكها ولا يجوز استعمالها الا في الأغراض والاعمال الخاصة والعائلية للملكها ويحظر عليه نقل الاشخاص أو الأشياء فيها مقابل عوض مهما كان نوعه أو وصفه ، على انه يسمح له بجرمطورة بها مصيبة لغايات النزهة والصيد والسياحة وغير ذلك من الأغراض الخاصة .

المادة ١٧ - تسجل المركبات المعتمدة للوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة والبلديات والمجالس القروية ومجالس الخدمات المشتركة باسمائها وتحمل اللوحات المخصصة لها وفقا لاحكام الانظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون .

المادة ١٨ - يجوز نقل تسجيل المركبة من مركز ترخيص الى مركز ترخيص آخر مع جميع الاوراق الخاصة بها بناء على طلب مالكها ما لم تكن موهونة .

المادة ١٩ - للوزير ان يصدر تعليمات تتضمن الوسائل الواجب تأنيها في المركبة أو لازالتها منها لتوفير الامن والراحة لركابها وسلامة الطرق وضمان الامان لاستعمالها بما في ذلك منع صدور الضوضاء والادخنة وسائر المواد الملوثة منها واجراءات حجز المركبات التي لا تتوافر فيها تلك المواصفات والاجهزة والمعدات والوسائل ومنعها من العمل للمدة اللازمة لتوفيرها .

الباب الثالث

الابعاد والحمولات والاوزان والتحويل والتبديل

المادة ٢٠ - تحدد الابعاد القصوى والاوزان الاجالية بقوة المحرك بنسبة لاوزان المركبات او مجموعة من المركبات بنظام يصدر بموجب هذا القانون ويتنسيق من الوزير شريطة ان لا يسمح في اي حالة من الحالات بتحميل المحور الاكثر عبئا في المركبة أو في مجموعة المركبات اكثر من ثلاثة عشر طنا، وان لا يزيد الارتفاع الاجمالي من - ٢.٠ - اربعة امتار وعشرين سنتيمترا .

المادة ٢١ - تعتد مواصفات المركبات الواردة في بيانات الشركات الصانعة وذلك الى المدى الذي لا يتجاوز فيه حدود الابعاد والاوزان - المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه الا اذا ثبت لسلطة الترخيص عدم صحة هذه المواصفات .

المادة ٢٢ - ١ - ينشأ في الوزارة مكتب يسمى المكتب الفني المركزي لشؤون السير على النحو التالي :

١ - مندوب عن وزارة النقل يعينه وزير النقل .

٢ - مندوب عن وزارة الاشغال العامة يعينه وزير الاشغال العامة .

٣ - مندوب عن ادارة السير يعينه الوزير .

٤ - مندوب عن ادارة الترخيص يعينه الوزير .

٥ - مندوب عن نقابة المهندسين يعينه نقيب المهندسين .

٦ - ممثل لاي جهة اخرى يعينه الوزير اذا رأى ضرورة تمثيل تلك الجهة في المكتب .

ب - ١ - يعين الوزير رئيسا للمكتب الفني المركزي من بين اعضاءه .

٢ - يعين الوزير امين سر المكتب الفني المركزي يتولى اعداد جداول اعمال المكتب وتدوين محاضر اجتماعاته والعمل على تبليغ ونشر قراراته وحفظها .

هكذا من اشد

ج . يجتمع المكتب الفني المركزي بدعوة من رئيسه كلما دعت الحاجة الى ذلك ويكون اجتماعه قانونيا اذا حضره اربعة من اعضائه على ان يكون الرئيس منهم ، ويتخذ قراراته بأكثريه الحاضرين ، واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي ايدته الرئيس .

المادة ٢٣ - ١ . يتولى المكتب الفني المركزي المهام التالية :

- ١ . اجراء الدراسات الفنية لخطط المركبات واعداد المخططات الخاصة بها ضمن المواصفات الفنية العالية وشروط الامان والسلامة العامة .
- ٢ . تصديق الدراسات والمخططات التي تصدرها المكاتب الهندسية المرخصة ضمن الشروط المشار اليها في البند الاول من هذه الفقرة .
- ٣ . دراسة التقارير المتعلقة بتصنيع وتحويل المركبات محليا والتصديق عليها ومراقبة المصانع الخاصة بذلك .
- ٤ . جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالمركبات على اختلاف انواعها بما في ذلك الاحصائيات المتعلقة بها وتوثيقها وفقا للاصول الحديثة لتسهيل الرجوع اليها ونشرها .
- ٥ . اي امور اخرى يرى الوزير ضرورة احالتها الى المكتب لدراستها وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها .

ب . للمكتب الفني المركزي لشؤون السير الاستعانة بالخبراء والفنيين لبدء الرأي في الامور المعروضة عليه . دون ان يكون لهم حق التصويت على قراراته . وللوزير بتنصيب من المكتب صرف المكلفات المناسبة لهم .

ج . لمجلس الوزراء بناء على تنصيب الوزير منح اعضاء المكتب الفني المركزي وامين سره مكلفات مالية مقابل حضور اجتماعات المكتب والاشتراك في اعماله .

المادة ٢٤ - ١ . للوزير بناء على توصية المكتب الفني المركزي الموافقة على تسجيل وترخيص سيارة الشحن التي تتجاوز ابعادها واوزانها ما هو منصوص عليه في هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه والمصممة لنقل حمولات معينة ذات احجام كبيرة على ان يحدد الوزير في قراره الحمولات المرخص للسيارة بنقلها والطرق التي يسمح لها بالسير عليها ، وذلك مع التقيد في جميع الحالات بالحمولة المحورية المحددة في هذا القانون وتوفير عوامل الامان والسلامة ، ولا يسمح باستيراد اي سيارة شحن تطبق عليها احكام هذه الفقرة الا بناء على موافقة مسبقة من الوزير .

ب . للوزير بناء على توصية ادارة السير اصدار تصاريح مؤقتة لسيارات شحن تتجاوز ابعادها واوزانها ما هو منصوص عليه في هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه لتقوم بسفريات محدودة على طرق معينة لنقل حمولات ذات احجام كبيرة وذلك وفقا للشروط والقيود التي يقررها .

المادة ٢٥ - ١ . يجوز تحويل المركبة من فئة الى فئة اخرى اذا كانت قابلة لمثل هذا التحويل على ان تتوافر بها بعد عملية التحويل الشروط الفنية وعوامل الامان والسلامة الواجب توافرها في مركبات الفئة المحولة اليها .

ب . لا يجوز ان حول مركبة الى فئة اخرى ان يستعملها قبل عرضها على ادارة الترخيص لمحصها والتأكد من التقيد باحكام التعليمات الخاصة بتحويل المركبات وشروط الموافقة على التحويل وذلك تحت طائلة الغاء تسجيل المركبة .

المادة ٢٦ - ١ . يجوز اجراء التعديل الجزئي او الكلي للاجزاء الرئيسية التالية للمركبة على ان لا يؤدي التعديل الى تغيير نوع ومزايا وعمران وسنة صنع المركبة كما وزنت من بلد المنشأ .

٢ . القائمة التالية :
١ . المحرك .
٢ . القائمة التالية :
٣ .

٣ . القائمة التالية :
٤ .

ب . لا يجوز استعمال المركبة بعد اجراء اي تعديل فيها بمقتضى هذه المادة قبل عرضها على ادارة الترخيص لمحصها والتأكد من التقيد باحكام التعليمات الخاصة بالتعديل وشروط الموافقة عليه ، وذلك تحت طائلة الغاء تسجيل المركبة .

المادة ٢٧ - يصدر الوزير بناء على توصية المكتب الفني المركزي تعليمات في الامور التالية :-

- ١ . تحديد طريقة وشروط الفحص الفني للمركبات بما في ذلك الفحص الدوري لها .
- ب . شروط وقواعد التحويل للجزء الرئيسية في المركبة المنصوص عليها في هذا القانون .
- ج . الشروط والقواعد الخاصة بتحويل المركبة من فئة الى اخرى .
- د . المواصفات والشروط الخاصة باجسام وصناديق الحمولة التي يتم صنعها من جهة اخرى غير الشركة التي انتجت المركبة .
- هـ . المواصفات والاجهزة والمعدات التي يجب توافرها او ازالتها في المركبات لغايات التسجيل او الترخيص او اعلانها .

الباب الرابع

الفصل الاول

رخص السير

المادة ٢٨ - ١ . مع مراعاة ما نص عليه في الفقرة (ب) من هذه المادة تمنح رخصة سير المركبة للمالك بناء على طلبه بعد تقديم الوثائق التي تحددها سلطة الترخيص بموجب تعليمات تصدرها لهذا الغرض وعلى سائق المركبة ان يحمل هذه الرخصة أثناء قيادتها .

ب . بعد نفاذ احكام هذا القانون لا يجوز تسجيل وترخيص اي دراجة آلية الا للوزارات والدوائر والمؤسسات العامة الحكومية لاغراض رسمية وللشركات والاشخاص من ارباب الاعمال التجارية ممن تتطلب اعمالها واعمالهم استخدام الدراجات الآلية ، ويلغى تسجيل وترخيص هذه الدراجات نهائيا اذا استخدمت في غير تلك الاغراض والاعمال ولا تسري احكام هذه الفقرة على الدراجات الآلية المسجلة والمرخصة قبل العمل بهذا القانون .

المادة ٢٩ - تستثنى السيارات الخاصة بجلالة الملكين التسجيل والترخيص ، كما تعفى السيارات العائدة للصور الملكية من رسوم التسجيل والترخيص .

المادة ٣٠ - تستثنى المركبات العائدة للقوات المسلحة الاردنية والمخابرات العامة والامن العام والدفاع المدني من الاحكام الخاصة بالتسجيل والترخيص .

المادة ٣١ - ١ . تسري رخصة سير المركبة مدة سنة (شمسية) واحدة تبدأ من يوم تسجيل المركبة ، وتجدد عند انتهائها مدة مماثلة بعد تسديد جميع الغرامات المحكوم بها بصورة قطعية على مالك المركبة والمترتبة على استعمال تلك المركبة ، ويشترط في ذلك ان يقدم طلب تجديد رخصة سير المركبة خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء مدتها .

ب . تحدد رسوم اصدار رخصة سير المركبة او تجديدها او تبديلها او مقابل اي اجراء اخر يتعلق بها او يتخذ بشأنها وفقا لائحة التي تصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ٣٢ - اذا جرى تعديل في المركبة اصبحت معه مغايرة في شكلها او لونها او مواصفاتها الاخرى للبيانات المدرجة في رخصة السير الخاصة بها او لاي من تلك البيانات ، فعلى مالكيها ان يقدم طلبا الى ادارة الترخيص خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما من اجراء التعديل على المركبة للحصول على رخصة سير جديدة لها تتفق مع الحالة الجديدة المعدلة .

هذا من الأعمال

المادة ٣٢ - إذا مدت رخصة سير المركبة أو تفتت أو شوهت فيترتب على مالك المركبة أن يقدم طلبا إلى إدارة الترخيص للحصول على رخصة سير بدلا من تلك الرخصة بعد دفع الرسوم المقررة . ويشترط في ذلك أن يقدم الطلب خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما من تاريخ فقد الرخصة أو تلفها أو وقوع التثوية فيها .

المادة ٣٤ - ١ . إذا لم تجدد رخصة سير المركبة خلال المدة المقررة أو لم يجز تسليم الرخصة مع لوحتي المركبة إلى إدارة الترخيص في الحالات التي ينص فيها هذا القانون على ذلك التسليم فيستوفى من مالكها رسم مقداره (٥١٪) من رسم الترخيص عن كل شهر أو أي جزء منه يستمر فيه التأخر عن تجديد الرخصة أو تسليمها مع لوحتي المركبة على أن لا تزيد المدة التي يستوفى عنها هذا الرسم على سنتين في أي حالة من الحالات وذلك بالانسالة إلى الرسوم الأخرى الواجب استيفائها في هذه الحالة .

ب . بشطب قيد تسجيل المركبة بعد مرور سنتين على عدم تجديد رخصة سيرها .

ج . يجوز إعادة تسجيل المركبة المشطوبة وفقا لشروط التسجيل المنصوص عليها في هذا القانون بعد دفع جميع الرسوم المترتبة على المركبة بالانسالة إلى الرسم الإنشائي المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٣٥ - لا يطبق أحكام المادة ٣٤ من هذا القانون في أي من الحالتين التاليين :

١ . إذا كانت المركبة قد أوقفت أو توقفت عن العمل لأسباب خرجت عن إرادته مالكها كالحجز أو المصادرة أو السرقة .

ب . إذا كانت المركبة خارج الملكية .

ويشترط في كل من الحالتين أعلاه إدارة الترخيص بها وتقديم الأوراق والمستندات التي تثبت وقوعها .

المادة ٣٦ - ١ . إذا تم تفكيك المركبة أو تلفت أو أخرجت من الملكية بصورة نهائية أو أوقفت نهائيا لعدم صلاحيتها للاستعمال فيترتب على مالكها أن يبلغ إدارة الترخيص بذلك خطيا خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما من تاريخ وقوع أي من تلك الحالات وأن يسلمها في الوقت نفسه رخصة سير المركبة ولوحتيها .

ب . يجوز إعادة رخصة سير المركبة ولوحتيها إلى إدارة الترخيص بالبريد المسجل في أي حالة من الحالات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتعتبر الإعادة بهذه الطريقة بمثابة التسليم المباشر .

الفصل الثاني رخص السوق

المادة ٣٧ - ١ . تصنف رخص سوق المركبات إلى الفئات التالية :

الفئة الأولى	رخصة سوق دراجة آلية مهما كان نوعها .
الفئة الثانية	رخصة سوق مركبة الشغال ورخصة سوق مركبة زراعية .
الفئة الثالثة	رخصة سوق سيارة ركوب صغيرة خاصة ورخصة سوق سيارة شحن خاصة لا تزيد حمولتها على طنين ونصف .
الفئة الرابعة	رخصة سوق سيارة ركوب صغيرة عمومية ورخصة سوق سيارة شحن عمومية لا تزيد حمولتها على طنين ونصف .
الفئة الخامسة	رخصة سوق سيارة ركوب متوسطة عمومية ورخصة سوق سيارة شحن عمومية لا تزيد حمولتها على خمسة أطنان ولا تصرف لطلابها إلا بعد مرور سنة واحدة على الأقل على حصوله على رخصة سوق من الفئة الرابعة .

الفئة السادسة : رخصة سوق لجميع أنواع المركبات ولا تصرف لطلابها إلا بعد مرور سنة واحدة على الأقل على حصوله على رخصة سوق من الفئة الخامسة .

الفئة السابعة : رخصة سوق سيارة ركوب خاصة بالمعوقين أو دراجة آلية مصممة للقيادة ذاتها .

ب . ١ . لسلطة الترخيص أن تصرف رخص سوق من الفئتين الخامسة والسادسة دون التقيد بالمدة المقررة لكل منهما في الفقرة (أ) من هذه المادة للأشخاص الذين صنفوا كسائقسي سيارات من الدرجة الأولى في القوات المسلحة الأردنية والمخابرات العامة والأمن العام والدفاع المدني كما يجوز لسلطة الترخيص أن تصرف رخص سوق من الفئة الخامسة دون التقيد بالمدة المقررة لها في الفقرة (أ) من هذه المادة للأشخاص الذين صنفوا كسائقسي سيارات من الدرجة الثانية لدى تلك الجهات شريطة أن يجتازوا بنجاح الفحص الفني المقرر لطلابي الرخصة من الفئة الخامسة .

٢ . لسلطة الترخيص أن تمنح تصريحاً لقيادة جميع أنواع السيارات لمن يحمل رخصة سوق من الفئة الرابعة بعد أن يجتاز الفحصين الطبي والفني المقررين . على أن يكون قد مضى على حصوله على رخصة السوق من الفئة الرابعة وعمله في سوق سيارة عمومية بهوجبها مدة سنة على الأقل .

ويشترط في هذه الحالة أن يكون التصريح صالحاً للعمل لدى المؤسسات الرسمية العامة التي لديها مركز تدريب للسواحين وقيادة السيارات التابعة لها دون غيرها وتحسب شروط وأجراءات منح التصريح بموجب تعليمات تصدرها سلطة الترخيص لهذه الغاية .

ج . لسلطة الترخيص أن تصدر لغير الأردنيين رخص سوق مؤقتة لمختلف الفئات وتحدد شروط منح هذه الرخص وكيفية منحها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

د . تعتبر رخص السوق من الفئتين الرابعة والخامسة والسادسة على التوالي وفق أحكام هذه المادة ويحق رخص سوق من الفئتين الخامسة والسادسة على التوالي وفق أحكام هذه المادة ويحق لحاملها استعمالها على ذلك الأساس وكأنها صادرة بموجب هذا القانون .

المادة ٣٨ - ١ . مع مراعاة أحكام الفقرتين (ب) و (ج) من هذه المادة والاستثناءات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون لا يجوز لأي شخص أن يقود مركبة في المملكة دون أن يكون حائزاً على رخصة سوق سارية المفعول لفئة المركبة التي يقودها صادرة عن إدارة الترخيص وعلى قائد المركبة أن يحملها أثناء قيادتها .

ب . باستثناء رخص السوق من الفئات الأولى والثانية والسابعة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (٣٧) من هذا القانون، يجوز لمن يحمل رخصة سوق من أي فئة أخرى أن يقود مركبة يجوز قيادتها برخصة سوق من فئتين فئة الرخصة التي يحملها .

ج . يقوم سائقو المركبات التابعة للقوات المسلحة الأردنية والمخابرات العامة وقوى الأمن العام والدفاع المدني بقيادة تلك المركبات بموجب تصاريح سوق صادرة من سلطاتهم المختصة ما داموا في الخدمة لديها .

المادة ٣٩ - يشترط في طالب رخصة السوق ما يلي :

١ . أن يكون قد أتم ثلثي عشرة سنة شمسية على الأقل من العمر لطلب الحصول على رخصة سوق من الفئة الأولى أو الثانية أو الثالثة أو السابعة المنصوص عليها في المادة (٣٧) من هذا القانون ، وأن يكون قد أتم إحدى وعشرين سنة على الأقل من العمر لطلب الحصول على رخصة سوق من الفئة الرابعة .

ب . أن يكون مسموحاً له بالاقامة في المملكة إذا لم يكن أردنياً .

ج . أن يكون لاتماً صحياً وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير بعد الاستئناس برأي وزير الصحة .

د . أن يجتاز الفحص الفني المقرر .

هكذا من المأهول

المادة ٤٠ - يحدد الوزير بتعليمات يصدرها : -

- ١ - الوثائق والاوراق الواجب تقديمها للحصول على رخصة سوق او لتجديدها .
- ب - الامور والاجراءات المتعلقة بالفحص الفني لطالبي رخص السوق بها في ذلك المواد المقررة في الفحص والشروط الخاصة به والسيارات او المركبات التي يتم اجراء الفحص عليها وفقا لفئة الرخصة المطلوبة والرسوم التي يترتب دفعها للفحص .
- ج - نماذج رخص السوق وبوامساتها والمعلومات والبيانات التي يجب ان تتضمنها الرخصة .

المادة ٤١ - للوزير ان يستعني من الفحص الفني المقرر لطالبي رخص السوق : -

- ١ - الاردني الذي يحمل رخصة سوق عربية او اجنبية سارية المفعول .
- ب - غير الاردني الذي يحمل رخصة سوق عربية او اجنبية سارية المفعول شريطة المعاملة بالمثيل .

المادة ٤٢ - ١ - سحب رخصة السوق بقرار من سلطة الترخيص اذا ثبت ان حائزها قد فقد اهليته الحصول عليها وفقا لاحكام هذا القانون .

ب - على المحكمة ان تقرر سحب رخصة السوق او وقف العمل بها مدة لا تزيد على سنتين اذا تبين ان صاحبها قد ادين بالتسبب وهو يقود مركبته في وفاة انسان او ايدانه وتعطيله مدة تزيد على شهر واحد .

ج - تضاعف مدة وقف العمل بالرخصة اذا ارتكبت تلك الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة وكان المسبب تحت تاثير المشروبات الروحية او المخدرات او المواد النفسية عند وقوع الحادث او لاذ بالفرار بمساركتبه الجرم .

د - لسلطة الترخيص حيز رخصة السوق بصورة ادارية مدة اقصاها اسبوع واحد اذا ارتكب حائزها احدى الانعزال المنصوص عليها في هذه المادة ، وللمحكمة المختصة من لقاء نفسها او بتسبب من سلطة الترخيص ايقاف رخصة السوق المشار اليها حتى صدور القرار القطعي او للبدلة التي تراها مناسبة .

المادة ٤٣ - لا تعطى رخصة سوق سيارة عمومية الا لمن يحمل الجنسية الاردنية ويكون حسن السيرة والسلوك على انه يجوز منحها لغير الاردنيين بموافقة الوزير اذا توافرت في طالب الرخصة الشروط التالية .

- ١ - ان يكون من دولة تسمح للاردنيين بحمل رخصة سوق مماثلة .
- ب - ان تتوافر فيه شروط الحصول على الرخصة بمقتضى احكام هذا القانون .
- ج - ان يكون احصلا على اذن بالاقامة في المملكة .
- د - ان يكون حسن السيرة والسلوك .

المادة ٤٤ - ١ - اذا فقدت رخصة السوق او تلفت او شوهت يجوز لمصاحبها ان يحصل على رخصة اخرى بدلا منها مقابل الرسم المقرر بعد ان تتحقق ادارة الترخيص بالطريقة التي تراها مناسبة من فقدان الرخصة او تلفها وتسلم اليها الرخصة الثالثة .

ب - تمنح ادارة الترخيص لمالك الرخصة تصريحها مؤقتا يسمح له بهوجهه بالشوق لحين انتهاء الفحص .

المادة ٤٥ - ١ - لا تجدد رخصة سوق السيارات العمومية الا اذا ابرز عليها ما يثبت انتسابه لتعاقب السواقين .

ب - يستعني من احكام الفقرة (١) من هذه المادة السائقون العاملون في الوزارات والدوائر الحكومية والامشكات الرسمية التابعة للبلديات والمجالس القروية ومجالس الخدمات المشتركة والهيئات الدولية المعتمدة في المملكة .

المادة ٤٦ - ١ - تصدر رخص سوق السيارات الخاصة لمدة عشر سنوات شمسية وتجدد عند انتهائها لمدة مماثلة ، واما رخص سوق السيارات العمومية فتصدر لمدة خمس سنوات شمسية وتجدد عند انتهائها لمدة مماثلة وتمنح رخص سوق الفئة السابعة وتجدد وفقا للأنظمة والتعليمات المتعلقة بها .

ب - تحدد رسوم اصدار رخصة السوق وتجديدها وتبديلها او مقابل اي اجراء اخر يتعلق بها او يتخذ بشأنها وفقا للأنظمة التي تصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ٤٧ - تمنح رخصة السوق الدولية من نسا دي السيارات الملكي في المملكة ويشترط في طالب الحصول عليها ان يكون حائزا على رخصة سوق رسمية سارية المفعول سواء كانت صادرة في المملكة او في خارجها ولا تعتبر رخصة السوق الدولية الاردنية صالحة للسوق داخل المملكة .

المادة ٤٨ - يسمح للفئات التالية بقيادة المركبات في المملكة برخص سوق غير اردنية ضمن الشروط المحددة لكل منها : -

١ - الشخص الذي يحمل رخصة سوق دولية صادرة خارج المملكة من احد الاندية المنتسبة للاتحاد الدولي لاتدية السيارات .

ب - الشخص الذي يحمل رخصة سوق دولية لفئة سيارته المسجلة باسمه خارج المملكة والتي قدم بها اليها بقصد السباحة ويترتب عليه مراجعة دائرة السير خلال ثلاثة اسابيع من تاريخ دخوله المملكة للحصول منها على تصريح اقامة لسيارته لمدة ثلاثة اشهر بدون رسوم اذا رغب في تلك الاقامة . واذا زادت اقامته عن ثلاثة اشهر فيستولي عن سيارته الرسم المنصوص عليه في الفقرة (ج) من المادة (٧٦) من هذا القانون .

ج - الشخص الذي يحمل رخصة سوق سارية المفعول تسمح له بقيادة المركبات في المملكة بموجب الاتفاقيات الدولية التي ترتبط بها .

د - الشخص الذي يسمح له بقيادة المركبات في المملكة بموجب الاتفاقيات الخاصة المعقودة بين المملكة والدول الاخرى المسجلة فيها تلك المركبات وضدتها رخص سوقها .

هـ - الاردني المقيم خارج المملكة شريطة ان يحصل على تصريح مجاني من ادارة السير يسمح له بهوجهه بقيادة سيارة في المملكة لمدة ثلاثة اشهر قابلة للتجديد .

و - اي شخص من رعايا الدول العربية بقيادة سيارته في المملكة على ان تكون مسجلة في الدولة التي يحمل جنسيتها وان تكون رخصة السوق التي يحملها صادرة فيها ومن فئة صالحة لقيادتها وفقا لاحكام هذا القانون .

المادة ٤٩ - ١ - للوزير ترخيص مراكز تدريب رسمية او خاصة لتعليم قيادة المركبات وتأهيل الراغبين في الحصول على رخص سوق لها من الفاهيتين النظرية والعملية . وتنظم جميع الامور المتعلقة بشروط تأسيس هذه المراكز وكيفية قيامها باعمالها وتحديد الاجور ووسائل المبالغ التي يحق لها تتقاضاها بموجب تعليمات يصدرها الوزير .

ب - تعتبر مراكز التدريب على قيادة المركبات وتأهيل السائقين المرخصة والماملة قبيل صدور هذا القانون ثابتة وتستمر في العمل وكأنها مرخصة بهوجهه ، وتسري عليها التعليمات والقرارات المعمول بها الى ان تعدل او تستبدل بمقتضى احكام هذا القانون .

ج - يجوز تعليم قيادة السيارات في غير المراكز المرخصة وذلك بهوجهه تصريح تصدره ادارة الترخيص وفق الشروط التي تحددها على ان يقتصر تعليم قيادة السيارات في هذه الحالة بين الاصول والفروع والزوج والزوجات والاخوات .

هذا من المأمور

الباب الخامس

لجان السير واختصاصاتها

المادة ٥٠ - ١ - تشكل لجنة مركزية للسير برئاسة الوزير وعضوية كل من :

- ١ . وكيل وزارة الداخلية
- ٢ . مدير إدارة الترخيص
- ٣ . مدير إدارة السير
- ٤ . مندوب عن وزارة النقل
- ٥ . مندوب عن وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة
- ٦ . مندوب عن وزارة الأشغال العامة
- ٧ . مندوب عن وزارة الصناعة والتجارة
- ٨ . مندوبين اثنين عن القطاع الخاص يعينهما الوزير لمدة سنة واحدة .

ب - يعين كل من الاعضاء المنصوص عليهم في البنود (٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤) في الفقرة (١) من هذه المادة بقرار من الوزير المختص ولله استبداله في أي وقت .

المادة ٥١ - ١ - يكون اجتماع لجنة السير المركزية قانونيا اذا حضره ستة من اعضائها على الاقل على ان يكون الرئيس او نائبه في حالة غيابه ادهم ، وتصدر قراراتها باجتماع او بأكثريه اصوات الحاضرين ، واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي ايدته رئيس الجلسة .

ب - ترفع قرارات لجنة السير المركزية الى الوزير خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما من تاريخ اصدارها للتصديق عليها وتنشر بعد ذلك في الجريدة الرسمية .

ج - يعين الوزير من بين موظفي وزارته امين سر للجنة السير المركزية يتولى اعداد جدول اعمال اللجنة وتدوين محاضرها والعمل على نشر قراراتها وحفظها .

المادة ٥٢ - تمارس لجنة السير المركزية الاختصاصات التالية :

- ١ - وضع السياسة العامة لتنظيم السير والنقل في المملكة .
- ب - اقتراح سياسة اقتناء المركبات في المملكة .
- ج - البت في امور السير في المحافظات عندما يتعلق الموضوع بأكثر من محافظة واحدة .
- د - النظر في الاعتراضات على قرارات لجان السير الفرعية والفصل فيها .
- هـ - تحديد شروط تسيير المركبات على الطرق .
- و - أي أمور أخرى يعرضها الوزير عليها .

المادة ٥٣ - تشكل في كل محافظة لجنة تسمى (لجنة السير الفرعية) برئاسة المحافظ وعضوية كل من :

- ١ - مدير شرطة المحافظة (وفي العاصمة مدير شرطة الضواحي ونائب مدير إدارة السير) .
- ب - مدير أشغال المحافظة .
- ج - مندوب عن وزارة النقل يعينه وزير النقل .
- د - مدير مهندسة البلديات في المحافظة (وفي العاصمة يضاف الى اللجنة مندوب عن أمانة العاصمة يعينه أمين العاصمة) .

هـ - رئيس بلدية مركز المحافظة .

و - مندوب عن القطاع الخاص يعينه الوزير لمدة سنة .

المادة ٥٤ - ١ - يكون اجتماع لجنة السير الفرعية قانونيا اذا حضره اربعة اعضاء على الاقل على ان يكون الرئيس واحدا منهم وتصدر قراراتها باجتماع او بأكثريه اصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي ايدته الرئيس .

ب - يعين المحافظ من بين موظفي دائرته امين سر للجنة السير الفرعية يتولى اعداد جدول اعمال اجتماعات اللجنة وتدوين محاضرها والعمل على نشر قراراتها في الصحف المحلية وتبليغها وحفظها .

المادة ٥٥ - ١ - تمارس لجنة السير الفرعية في أي محافظة الاختصاصات التالية :

- ١ - تنظيم حركة السير والنقل في المحافظة بما في ذلك تحديد وتنظيم مواقف المركبات فيها وفقا للسياسة العامة التي تقرها لجنة السير المركزية .
- ٢ - منح التصاريح للحائلات وسيارات الركوب المتوسطة والعمومية للعمل على خطوط ضمن المحافظة .
- ٣ - منح التصاريح لمكاتب سيارات الركوب الصغيرة العمومية للعمل في نقل الركاب ضمن المحافظة .
- ٤ - وضع الشروط الواجب توافرها للتصريح لمحات تاجر الدراجات العادية والمراكب (الكراجات) ومحات تصليح اجسام السيارات واطاراتها وتشحيبها وغسلها ومحات بيع السيارات المستعملة بالزاد او بأي طريقة أخرى ، ولا يجوز ترخيص أي من تلك المحات من قبل الجهات المختصة الاخرى بما في ذلك البلديات الا بعد احالة طلب الترخيص الى اللجنة للتأكد من توفر الشروط المقررة في المحل وموافقتها على ترخيصه من قبل تلك الجهات .

٥ - تحديد مراكز انطلاق ووقوف المركبات والاشراف عليها وتنظيم الحركة فيها .

٦ - متابعة وتنفيذ قرارات لجنة السير المركزية .

ب - ترفع قرارات لجان السير الفرعية الى الوزير خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما من تاريخ اصدارها ، وتكون قابلية الاعتراض من ذوي الصلحة لدى لجنة السير المركزية خلال ثلاثين يوما من نشرها لأول مرة في الصحف المحلية اليومية .

المادة ٥٦ - للجنة السير المركزية وللجان السير الفرعية الاستعانة بأراء اصحاب الخبرة والاختصاص في الامور المعروضة عليها دون ان يكون لهم حق التصويت على قراراتها .

الباب السادس

احكام خاصة بالحافلات وسيارات الركوب

المتوسطة والصغيرة العمومية

المادة ٥٧ - ١ - لا يجوز للحافلات وسيارات الركوب المتوسطة العمومية بالعمل على أي خط من خطوط الطرق في المملكة او خارجها الا بموجب تصريح يصدر بمقتضى هذا القانون . ولا يجوز لمكاتب سيارات الركوب الصغيرة العمومية العمل في المملكة قبل الحصول على مثل ذلك التصريح .

ب - يقدم طلب الحصول على التصريح المنصوص عليه في الفقرة (١) من هذه المادة الى لجنة السير الفرعية في المحافظة التي ستعمل ضمن حدودها الحالية او سيارة الركوب المتوسطة العمومية او مكتب سيارات الركوب الصغيرة العمومية اذا كانت هذه الخطوط تمر في اكثر من محافظة فيقدم طلب الحصول على التصريح اما الى لجنة السير المركزية او الى لجنة السير الفرعية في احدى تلك المحافظات ويقرَّب على لجنة السير المركزية اخذ اراء لجان السير الفرعية في طلب التصريح قبل اصدار قرارها بشأنه .

هكذا من المأهول

المادة ٥٨ - ١ - تكون التصاريح والرخص التي تصدر بمقتضى المادة (٥٥) من هذا القانون سنوية ويجب تجديدها عند انتهاء مدتها وتعتبر شخصية ولا يجوز تحويلها الى أي شخص آخر الا بموافقة الجهة التي اصدرتها .

ب - للجنة السير التي منحت التصريح المنصوص عليه في المادة (٥٥) من هذا القانون التأؤد أو عدم الموافقة على تجديده اذا خالف المصريح له أو أي من المستخدمين لديه شروط التصريح أو التعليمات الخاصة بالتصاريح ولم يقيم بأزالة المخالفة خلال المدة التي حددتها له اللجنة .

ج - على اصحاب المكاتب والحاصلات المنصوص عليها في المادة (٥٥) من هذا القانون والرخصة والمصرح لها بالعمل قبل نفاذ احكامه توفيق اوضاعهم واوضاع مكاتبهم ومحلانهم مع تلك الاحكام وذلك خلال مدة تنتهي بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٣١ الذي يعتبر التاريخ الذي تنتهي فيه الرخص والتصاريح الممنوحة لهم ، ويقرتب عليهم تجديدها وفقا لاحكام والشروط المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بوجبه بذلك خلال ثلاثة اشهر تنتهي بتاريخ ١٩٨٢/٣/٣١ . على أن لا يسمح بترخيص أي محل جديد غير قائم عند صدور هذا القانون لتأجير الدراجات الايضا أو اصدار التصريح له بالعمل بعد نفاذ احكامه .

المادة ٥٩ - للجنة السير المركزية بناء على اسباب مبررة تقتضيها المصلحة العامة ان تطلب من اصحاب الحافلات أو سيارات الركوب المتوسطة العمومية التي تعمل على خط واحد الاندماج في شركة واحدة اذا كانت تلك الحافلات أو السيارات مملوكة لأكثر من شركة أو شخص على وجه الافراد ، وللوزير بناء على تنسيب لجنة السير المركزية إلغاء التصاريح الممنوحة لتلك الشركات أو الافراد اذا لم يتم الاندماج خلال المدة التي حددتها اللجنة على أن لا تقل عن ثلاثة اشهر .

الباب السابع

الرسوم

المادة ٦٠ - تحدد الرسوم الواجب استيفاؤها بموجب هذا القانون بمقتضى انظمة تصدر لهذه الغاية .

المادة ٦١ - يخص عشرة بالمائة من رسوم معاينة وفحص المركبات للموظفين الذين يقومون بأعمال المعاينة والفحص التي تجري تنفيذا لاحكام هذا القانون أو الانظمة أو التعليمات الصادرة بتنفيذه ويتم توزيع حصيلة تلك النسبة على اولئك الموظفين بقرار من مدير ادارة الترخيص .

المادة ٦٢ - يخص اربعون بالمائة من رسوم الترخيص المستوفاة بموجب هذا القانون للجالس البلدية والقروية في المملكة ويتم توزيعها عليهم بقرار من مجلس الوزراء .

المادة ٦٣ - يعنى من رسوم رخصة السوق من يسوق أي مركبة تملكها هيئة سياسية أو قنصلية في المملكة أو يملكها أي موظف غير أردني في تلك الهيئة شرط المعاملة بالمثل .

المادة ٦٤ - اذا انتقلت ملكية المركبة من شخص مستثنى من التسجيل أو الرسوم أو معنى منها إلى شخص آخر فعليه تسجيل المركبة ودفع جميع الرسوم المقررة عليها وفقا لاحكام هذا القانون من تاريخ انتقال ملكيتها اليه .

المادة ٦٥ - لا تستوفي رسوم التسجيل والترخيص من المركبات التالية :

١ - المركبات المملوكة للحكومة أو المؤسسات الرسمية العامة أو البلديات أو المجالس القروية أو مجالس الجنديات المشتركة .

٢ - سيارات موظفي البلاك البيضاء والبيضاء في المملكة (باستثناء سيارات القناصل والبحرين) شريطة المعاملة بالمثل .

٣ - سيارات أطباء الحريق أو الانقاذ .

د - المركبات الزراعية التي تستخدم في الزراعة .

هـ - السيارات المعدة لنقل المرضى أو الموتى .

و - المركبات الخاصة بالمعاقين والمصممة لهذه الغاية وفقا لحالة الاعاقة .

ز - المركبات المعفاة من الرسوم بموجب اتفاقيات بين المملكة وبين أي حكومة أو جهة أخرى .

الباب الثامن

المخالفات والعقوبات

المادة ٦٦ - ١ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سبعة أيام ولا تزيد على ثلاثة اشهر أو بغرامة لا تقل عن « ٥٠ » ديناراً ولا تزيد على مائتي دينار أو بكليتا العقوبتين كل من ارتكب أي من المخالفات التالية ، على أنه اذا اصدرت المحكمة قراراً بعقوبة الحبس في أي من هذه المخالفات فلا يجوز تحويلها الى الغرامة .

١ - سوق مركبة دون الحصول على رخصة سوق قانونية أو اثناء مدة حجزها أو وقف العمل بها وفقاً لاحكام هذا القانون .

٢ - سوق مركبة تحت تأثير المشروبات الروحية أو المخدرات أو المواد النفسية المحددة من وزارة الصحة .

٣ - عدم اعلام اول مخفر للامن العام أو الشرطة بحادث سير ارتكبه اثناء سوقه مركبة وأدى إلى إصابة شخص وكان من المتعذر عليه الوقوف لاسعانه لاسباب تتعلق بسلامته .

٤ - استعمال لوحة ارقام مزورة على المركبة .

٥ - سوق مركبة تحمل مواداً مسمومة أو مواداً قابلة للانفجار داخل الاماكن المأهولة خلافاً للتعليمات التي يصدرها الوزير .

٦ - سوق مركبة بعكس الاتجاه المقرر للسير على الطرق الرئيسية مفصولة الاتجاهات .

٧ - عدم التقيد بأشارات المرور الضوئية اثناء سوقه المركبة .

٨ - سوق المركبة ليلاً دون توافر أو استخدام الاتوار الأساسية الامامية أو الخلفية المقررة وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير .

٩ - اجراء سباق على الطريق والشوارع العامة دون ترخيص مسبق من الجهات المختصة .

١٠ - بروز الهيولة في المركبة بصورة خطيرة تخالف الإبعاد المقررة بموجب التعليمات الخاصة بذلك ، أو مخالفة تصريح نقل الحمولات ذات الاحجام الكبيرة .

١١ - استعمال مركبة التفتيح لنقل الميما .

١٢ - استعمال السيارة الخصوصية أو استغلالها مقابل عوض أو الاجرة مهما كان نوعها أو وصفها .

ب - تضبط رخصتا السير والسوق عند وقوع أي من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة وتحال الرخصة للمحكمة مع المخالفة .

المادة ٦٧ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر واحد أو بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على مئة دينار ، أو بكليتا العقوبتين كل من ارتكب أي من المخالفات التالية :

١ - عدم التقيد بأشارات الطرق أو اشارات مراقبي السير وتضاعف العقوبة في حالة سوق المركبة عكس الاتجاه المقرر .

ب . الوقوف في الاماكن « المنوع الوقوف والتوقف » فيها .

ج . الوقوف أو التوقف المزدوج بالمركبة في الشوارع الرئيسية داخل المدن أو خارجها .

هكذا من الأشهر

د . تغيير اتجاه السير او المرب في الطريق عند قيادة المركبة او التجاوز بها في الحالات التي لا يسمح فيها بذلك التغيير او التجاوز بموجب اشارات او شواخص طرق .

هـ . قيادة المركبة بسرعة تزيد على الحد المقرر للطريق باكثر من « ٢٠ » كم في الساعة ، على انه اذا تجاوزت سرعة المركبة الحد المقرر ثلاثين كيلومترا في الساعة او اكثر فعاقب قائدها بالحدى المتوابع المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٦٦) من هذا القانون .

و . سماح مالك المركبة او حائزها لحدث بقيادتها ، او اي شخص اخر غير حائز على رخصة سوق قانونية .

ز . قيادة مركبة برخصة سوق لا تخولها فتحق قيادتها .

ح . قيادة مركبة دون وجود خوايط 'وكوابح' ، او دون واقبات للاطارات الخلفية في السيارات الشاحنة .

ط . مخالفة شروط التصاريح الممنوحة لسيارات الركوب الصغيرة والمتوسطة العمومية والحافلات .

ي . مخالفة قواعد اجتياز المقاطع في الطرق وعدم مراعاة انضباط المرور عند قيادة المركبة .

ك . نقل حمولة في المركبة تزيد على الحد القانوني المسموح به او عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتثبيت الحمولة . او احكام نغطيتها او عدم وضع اشارات مميزة لبروز حمولتها ونفا للتعليمات التي يصدرها الوزير .

المادة ٦٨ - ١ . يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على خمسين دينارا كل من ارتكب ايا من المخالفات التالية : -

١ . عدم التزام الجانب الايمن من الطريق بالمركبة عند قيادتها بسرعة تقل عن الحد المتعصى للسرعة المسموح بها على الطريق .

٢ . وضع او القاء اي مواد كالاخجار والزبوت والنفايات على الطريق سواء اثناء قيادة المركبة او وقوفها او عدم ازالة المواد من الطريق .

٣ . سوق مركبة دون ان تكون مؤهلة لتغطية اضرار الغير .

٤ . مخالفة قواعد استعمال انوار المصابيح عند التلاقي مع المركبات .

٥ . سوق مركبة بشكل يؤدي لاحداث الضوضاء او نفث او اخراج الدخان او اي مواد ملوثة منها .

ب . يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على عشرين دينارا كل من ارتكب ايا من المخالفات التالية : -

١ . الوقوف في الاماكن الممنوع الوقوف بها او ادة اطول مما هو مسموح به او خلافا للغاية المسموح بالوقوف من اجلها .

٢ . سوق مركبة بسرعة تزيد على الحد المقرر للطرق .

٣ . سوق مركبة دون توافر الشروط والتجهيزات والمواصفات الميكانيكية والكهربائية وغيرها المقررة بموجب الانظمة والتعليمات المعمول بها .

٤ . مخالفة قواعد استعمال انوار المصابيح او سوق المركبة دون اضاءة الانوار عند وجود الضباب .

٥ . استعمال الزاوير العالي او المتعدد الاصوات ، وكذلك استعمال زواير الاسعاف او الطوارئ في غير الحالات المسموح بها ، وكذلك استعمال الزاوير العادي دون داع او للنداء .

٦ . عدم تشغيل البعداد في سيارات الركوب الصغيرة العمومية .

٧ . مخالفة تعريفه اجور النقل المحددة للمركبة او امتناع سائق السيارة العمومية عن نقل الركاب دون سبب مشروع .

٨ . مخالفة التعليمات المتعلقة بالسيارات الاجنبية التي تدخل المملكة .

٩ . سوق مركبة برخصة سوق اوسر منتهية .

١٠ . سوق مركبة برخصة سوق اوسر قانونية دون الالتزام بالشروط الواردة في اي منها .

١١ . عدم حيازة اي من رخصتي السوق او السير عند سوق المركبة ، او الامتناع عن ابراز اي منها عند طلب ذلك من رجال السير .

المادة ٦٩ - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على خمسة عشر دينارا كل من ارتكب اي مخالفة اخرى لهذا القانون او الانظمة او التعليمات الصادرة بمقتضاه ولم ينص على عقوبة محددة لها فيه .

المادة ٧٠ - لا يجوز للحكمة استعمال الاسباب الخفيفة التقديرية لتزليل العقوبة عن الحد الادنى للعقوبة المقررة لاي مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون ، كما لا يجوز لها دعم العقوبات اذا تعددت المخالفات التي ادين بها اي شخص بمقتضاه .

المادة ٧١ - ١ . لمرتكب اي من المخالفات المنصوص عليها في المواد « ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ » من هذا القانون انتهاء تنسيته بدفع الحد الادنى للغرامة المقررة للمخالفة التي ارتكبها وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه ضبط المخالفة من قبل منظمها ، ولا يحق له في هذه الحالة الطعن في ذلك الاجراء ايا من اي مرجع قضائي او اداري

ب . اذا لم يتم المخالف بدفع الحد الادنى للغرامة المقررة لمخالفته على الوجه المبين في الفقرة « ١ » من هذه المادة فيحال الى المحكمة المختصة لحاكمته عن تلك المخالفة والحكم عليه بعد ادانته بالعقوبة المناسبة على ان لا تقل عقوبة الغرامة التي تفرض عليه في هذه الحالة عن مئتي الحد الادنى المقرر للمخالفة اذا ارتسأت المحكمة الحكم عليه بعقوبة الغرامة .

ج . يحق لمن احيل الى المحكمة المختصة لحاكمته عن اي من المخالفات المنصوص عليها في المادتين « ٦٨ و ٦٩ » من هذا القانون ان ينيب عنه اي شخص اخر لحضور المحاكمة بموجب ائابة خطية معفاة من الرسوم .

المادة ٧٢ - تحدد بنظام كيفية واجراءات تنظيم ضبط المخالفات لهذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بموجب وتعيين الاشخاص الذين يتولسون الاستيفاء الفوري للحد الادنى للغرامات التي يجوز دفعها وطريقة تحصيلها وتقرير النماذج التي تستعمل لغراض تنفيذ هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبيه .

المادة ٧٣ - ١ . تحدد بتعليمات تصدر عن الوزير قواعد مرور وسير المشاة على الطرق وكذلك قواعد سوق المركبات التي تجر بالحيوانات او تجرا وتدفع باليد .

ب . يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتي فلس ولا تزيد على دينار كل من ارتكب مخالفة للتعليمات الواردة في الفقرة السابقة .

ج . يعين الوزير وسائل ضبط هذه المخالفات وكيفية تحصيلها ، على انه يجوز للمخالف دفع الحد الادنى على النحو الوارد في المادة « ٧١ » .

المادة ٧٤ - ١ . مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة على المحكمة ان توقف العمل برخصة السوق التي يحيلها اي شخص تدبته بارتكاب احدى المخالفات المنصوص عليها في المادة (٦٦) من هذا القانون للبدلة التي تراها مناسبة او تقرر حرمانه من حق الحصول على رخصة سوق جديدة مدة لا تقل عن سنة واحدة من تاريخ الادانة وعليها ان تقرر سحب رخصة كل من ارتكب ثلاثا من تلك المخالفات خلال سنة واحدة مدة لا تقل عن خمس سنوات .

كل من ارتكب

ب . اذا ادين اي شخص بقيادة مركبة دون الحصول على رخصة سوق فعلى المحكمة ان تقرر حرمانه من حق الحصول على مثل تلك الرخصة للبدء التي تحددها .

ج . على النيابة العامة تزويد ادارة الترخيص بنسخ عن الاحكام التي تصدرها المحاكم وتنشئ حجز الرخص او توقيف العمل بها او الحرمان من الحصول عليها وتحدد كيفية تسجيل وتنظيم الاسبقيات للمخالفين وتقديمها للمحاكم والجهات الاخرى المختصة بموجب تعليمات يصدرها الوزير .

المادة ٧٥ - ١ . يجوز لاي مأمور شرطة ان يقبض بدون مذكرة على قائد مركبة ارتكب ايا من المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون اذا امتنع عن تقديم رخصة السوق الخاصة به او رخصة سير المركبة او اي وثيقة او بيانات اخرى تدل على هويته لغايات تحرير الضبط بالمخالفة التي ارتكبها على ان يفرج عنه حال اثبات هويته مالم تكن المخالفة المرتكبة توجب توقيفه

ب . تحجز المركبة في اي من الحالات التالية

١ . اذا كانت تعمل دون ان تتوافر فيها الشروط والمواصفات والنجيزات والوسائل الفنية والميكانيكية الاساسية الواجب توافرها فيها بمقتضى التعليمات المعمول بها .

٢ . اذا كانت المركبة دون رخصة سير او كان سائقها غير حاصل على رخصة سوق .

٣ . اذا اجري على المركبة تعديل او تبديل جوهري بصورة تخالف احكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بوجبه ، او تخالف شروط التصاريح المعملة لاجراء ذلك التعديل او التبديل .

٤ . اذا ارتكب سائقها المخالفة المنصوص عليها في البند (١٠) من الفقرة «ا» من المادة «٦٦» او الفقرة «ك» من المادة (٦٧) من هذا القانون .

ج . تبقى المركبة المحجوزة بمقتضى هذه المادة موقوفة عن العمل حتى يتم توفيق اوضاعها مع احكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بوجبه بها في ذلك تصليحها والحصول على الرخص والتصاريح اللازمة لها او تطبيق الشروط الواردة فيها .

الباب التاسع

احكام عامة

المادة ٧٦ - ١ . لمجلس الوزراء ان يعقد الاتفاقات مع اي حكومة اخرى بشأن سيارات الركوب والسيارات الشاحنة الخسومية والعمومية المسجلة في تلك البلاد لتنظيم دخولها الى المملكة والرسوم الواجب فرضها عليها وحالات اعفائها منها والمدة التي يسمح لها بالبقاء خلالها في المملكة .

ب . لمجلس الوزراء بناء على ترشيح كل من الوزير ووزير النقل السماح للسيارات الشاحنة والاجنبية بنقل البضائع من المملكة الى خارجها اذا كانت مستوردة لحساب او باسم شخص لا يقيم فيها او كان مسموحا بنقلها الى خارج المملكة لاي سبب اخر وتحدد الرسوم الواجب فرضها على تلك السيارات وكيفية تحصيلها وحالات وشروط الاعفاء منها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

ج . ينظم دخول السيارات الاجنبية الى المملكة والشروط المتعلقة بذلك في الحالات التي لا تنطبق عليها احكام الفقرتين «ا» و «ب» من هذه المادة بموجب تعليمات يصدرها الوزير وتعمى السيارات الاجنبية في هذه الحالة من اي رسوم خلال الاشهر الثلاثة الاولى من دخولها المملكة واذا تجاوزت اثنائها هذه الرسوم فيسوف منها رسم يعادل ربع رسم السير المقرر لتخليتها في المملكة من كل ثلاثة اشهر او اجزء منها تقيم فيها بعد الاشهر الثلاثة الاولى المعفاة من الرسوم

المادة ٧٧ - تحدد قواعد السير والمرور على الطرق بانتظمة تصدر لهذا الغرض على ان تتضمن بصورة خاصة الاحكام والقواعد التالية : -

١ . القواعد الخاصة بقيادة المركبات ووقوفها بصورة عامة وعند تلاقيها وتجاوزها عن بعضها وكيفية سيرها عند التقاطعات والمنحدرات والمفارق بصورة خاصة .

ب . الواجبات التي يترتب على قائدي المركبات التقيد بها من حيث الالتزام بالسرعة المقررة ومنع احدث الضوضاء وعدم تلويث الطرق او الحاق الضرر بها وغير ذلك من الامور والآداب المتعلقة بالمحافظة على الامن والسلامة والراحة العامة .

ج . قواعد استعمال الاشارات ووسائل التنبيه الاخرى في المركبة لتوجيهها من قبل قائدها بصورة صحيحة .

د . تنظيم حركة السير والمرور في الشوارع داخل حدود المجالس البلدية والقروية .

هـ . الاحكام الخاصة بنقل الركاب والبضائع .

و . شروط منع الحافلات .

المادة ٧٨ - ينوبى وزارة الاشغال العامة اعداد وتثبيت اشارات الطرق على الطرق في خارج حدود البلديات ومناطق تنظم المجالس القروية وتتولى البلديات والمجالس القروية اعداد وتثبيت تلك الاشارات داخل حدود مناطقها . على ان يراعى في تحديد انواع ومواصفات اشارات الطرق والدلالات التي تتضمنها ما يلي : -

١ . يتم تحديد اشارات التحذير والتنبيه وغيرها من الاشارات الدالة على معالم الطريق كالمنحدرات والتقاطعات واتجاهات الطرق المنفرعة من قبل الجهة التي قامت بتصميم الطريق .

ب . واي اشارات التوجيه والارشاد الدالة على اتجاه السير والمنطقة بتنظيم المرور على الطرق واجه استعمالها بها في ذلك اشارات الالتزام باتجاه معين او بمنعه او تقييده فتبسم تحديدها من قبل الجهة المختصة بتنظيم السير والمرور على الطرق .

المادة ٧٩ - ١ . للوزير بالتنسيق مع الجهات المختصة اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بوجبه وبخاصة في الامور التالية :

١ . تحديد السرعة على الطرق في المملكة .

٢ . وضع القواعد الخاصة بمرور المشاة والدراجات العادية والمركبات التي تجرهما الحيوانات او تجر او تدفع باليد وكيفية استعمالها للطرق .

٣ . تحديد انواع ودلالات اشارات الطرق الخاصة بتنظيم السير والمرور على الطرق في المملكة .

٤ . حظر استعمال الزامور او اي منه اخر في المركبات في اي مكان في المملكة او تقييده استعماله في الحالات وبالشروط التي يراها مناسبة .

٥ . تحديد مفهوم التبديل والتعديل الجوهريين في المركبة .

٦ . تحديد الالوان وسائر الاشارات المميزة لسيارات الركوب العمومية على اختلاف انواعها .

٧ . الاحكام والشروط التنظيمية المتعلقة ببرازر انطلاق ووقوف السيارات التي حددت لجان السير المختصة مواضعها بها في ذلك تحديد الاجور والعمولات وسائر المبالغ التي تستوفى في تلك المراكز والاصول الواجب اتباعها في ادارتها وصيانتها والاتفاق عليها واستخدام العاملين فيها .

هذا من الشرائع

٨ . إجراءات تقديم طلبات تجديد رخص السير ورخص السوق بواسطة البريد .

٩ . الأمور المتعلقة بسيارات الركوب الخاصة بالمعوقين والدراجات الآلية المصممة للغاية ذاتها وكيفية وشروط ترخيصها واستعمالها .

١٠ . تحديد اتجاه سير سيارات الركوب العمومية الصغيرة وعددها لكل اتجاه .

ب . تنشر جميع التعليمات التي تصدر بمقتضى هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل بها من تاريخ نشرها إلا إذا حدد فيها تاريخ آخر للعمل بها .

المادة ٨٠ — للوزير أن يفوض خطيا أي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون (باستثناء إصدار التعليمات) إلى أي من موظفي الوزار أو إلى أحد خباط الأمن العام .

المادة ٨١ — لمجلس الوزراء إصدار الإنشائية للترخيص لتنفيذ أحكام هذا القانون بها في ذلك الأحكام والشروط الخاصة بترخيص مكاتب السيارات السياحية وشروطها وتجارة هذه السيارات والرسوم الواجب استيفاؤها في هذه الحالة .

المادة ٨٢ — يُلغى القانون النفل على الطرق رقم ١٩ لسنة ١٩٥٨ والتعديلات التي أدخلت عليه . على أن تبقى الأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه سارية المفعول وتعتبر وكأنها صادرة بمقتضاه إلى أن يتم إلغاؤها أو تعديلها أو استبدالها وبغلا أحكام هذا القانون .

المادة ٨٣ — رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

الحسن بن طلال

١٩٨٣/٤/٢٠

وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار معن أبو نوار	وزير الإعلام مدنان أبو عودة	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الأرض المحتلة حسن إبراهيم	وزير الاتصالات الدكتور محمد مضمون الزين	وزير العدل أحمد عبد الكريم الطراونة
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك	وزير التكوين وزير المالية بالوكالة أبراهيم أبوب	وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية كامل الشريف
وزير الصناعة والتجارة وليد مصفور	وزارة التنمية الاجتماعية انعام المفتي	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد النفل
وزير الداخلية وزير العمل بالوكالة أحمد عبيدات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن الوائلي	وزير الأشغال العامة وزير النقل بالوكالة عوني المصري

نخس الحسين للهفك سكر المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩١ من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١١-٥-١٩٨٣ تصديقاً بمقتضى المادة (٣١) من الدستور — على القانون المؤقت الآتي ونابر بإصداره ووضع موضح التنفيذ المؤقت وإضافته إلى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يمتده : —

قانون مؤقت رقم « ١٤ » لسنة ١٩٨٣

قانون تصديق اتفاقية قرض

بين
المملكة الأردنية الهاشمية

و
البنك الإسلامي للتنمية لتمويل جزء من
مشروع مياه ومجاري الزرقاء والرييفة

المادة ١ — يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الأردنية الهاشمية والبنك الإسلامي للتنمية لتمويل جزء من مشروع مياه ومجاري الزرقاء والرييفة لسنة ١٩٨٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ — تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا القانون والمعقودة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والبنك الإسلامي للتنمية صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ — رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

١٩٨٣/٥/١١

وزير شؤون الأرض المحتلة حسن إبراهيم	وزير المالية مدنان أبو عودة	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الأرض المحتلة حسن إبراهيم	وزير الاتصالات الدكتور محمد مضمون الزين	وزير العدل أحمد عبد الكريم الطراونة
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة بالوكالة أبراهيم أيوب	وزير الزراعة مروان دودين	وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية كامل الشريف
وزارة التنمية الاجتماعية انعام المفتي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل المهندس علي السخيمات
وزير الداخلية وزير العمل بالوكالة أحمد عبيدات	وزير الأشغال العامة وزير السياحة والآثار بالوكالة المهندس عوني المصري	وزير الصناعة والتجارة وليد مصفور

قانون من الأصول

اتفاقية قرض

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والبنك الإسلامي للتنمية لتمويل جزء من التكاليف بالعملة الأجنبية لمشروع إنشاء وتحسين شبكة مياه الشرب/إنشاء شبكة المجاري ومحطة التنقية/إنشاء شبكة تصريف مياه الأمطار لمدينتي الزرقاء والرصيفة بالأردن .

إبرمت هذه الاتفاقية في هذا اليوم ١٦/١/١٩٨٢ م بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية (تسمى فيما بعد «المقرض») والبنك الإسلامي للتنمية (يسمى فيما بعد «البنك»).

بما أن المقرض قد طلب من البنك أن يساعده في تمويل جزء من التكاليف بالعملة الأجنبية لمشروع إنشاء وتحسين شبكة مياه الشرب/إنشاء شبكة المجاري ومحطة التنقية/إنشاء شبكة تصريف مياه الأمطار لمدينتي الزرقاء والرصيفة كما ورد وصفه في الجدول رقم (٢) الملحق بهذه الاتفاقية وذلك بمنح المقرض قرضا بالمبلغ والطريقة المحددة أدناه .

وبما أن غرض البنك هو مساعدة الدول الأعضاء عن طريق منح القروض لميول المشاريع والبرامج الإنتاجية . وبما أن المشروع يعتبر من الناحية الفنية قد أحسن أوضاعه ونسبت جدواه الاقتصادية مما يبرر تنفيذه .

وبما أن المقرض ينوي التعاقد مع كل من البنك الدولي . ووكالة الولايات المتحدة لإنشاء الدولي وبنك التعبير الألماني للمساعدة في تمويل أجزاء من المشروع حسب نصوص وشروط اتفاقيات قروض سيعملها فيما بعد مع مؤسسات التمويل المذكورة أعلاه .

وبما أن المقرض قد التزم بتمويل تكاليف المشروع بالعملة المحلية وتعود بتأمين التمويل الانفاقي سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية إذا ما احتاج ذلك لتنفيذ المشروع على نحو سليم .

وعليه فإن البنك قد وافق على تقديم قرض للمقرض بالشروط والأوضاع فيما يلي :-

المادة الأولى
شروط عامة وتعريفاتالفقرة ١ بند (١) :
شروط عامة :

يوافق الطرفان المتعاقدان في هذه الاتفاقية على جميع نصوص الشروط العامة الملزمة على اتفاقيات البنك للقروض والضمانات المؤرخة ١١/٨/١٩٧٦ (وتسمى فيما يلي «الشروط العامة») وسيكون لها ذات القوة وتربط نفس الأمر كما لو وضعت بكاملها في صلب هذه الاتفاقية .

الفقرة ١ بند (٢) :
تعريفات :

(١) كلما وردت في هذه الاتفاقية المصطلحات المتعددة الوارد تعريفها في الشروط العامة سيكون لها نفس المعاني الموضحة هناك ما لم يتطلب سياق النص معنى آخر .

(ب) المؤسسة تعني مؤسسة مياه الشرب المكونة من قبل المقرض بموجب القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٣ وهي الهيئة المستفيدة والمسؤولة عن تنفيذ وإدارة المشروع وأي خلف لها في هذه المهام .

(ج) «المشروع» والاشارة إلى : اجراءات تنفيذ المشروع واجزائه الواردة وصفها في الجدول رقم (٢) الملحق بهذه الاتفاقية .

المادة الثانية
القرضالفقرة ٢ بند (١) :
المبلغ :-

يوافق البنك على منح المقرض قرضا من موارد البنك العادية وبعملة قابلة للتحويل بمبلغ لا يتجاوز ٧٠٠٠٠٠٠ دينار إسلامي (سبعة ملايين دينار إسلامي) أي ما يعادل مبلغ ٧٨٧٠٠٠٠٠ دولار أمريكي تقريبا ، والدينار الإسلامي كما ورد تعريفه في المادة (١) (أ) من اتفاقية تأسيس البنك يساوي وحده من وحدات حقوق السحب لمندوب النقد الدولي .

الفقرة ٢ بند (٢) :

يتم التعاقد لشراء البضائع أو لأعمال المدنية التي يراد تمويلها من هذا القرض حسب إجراءات البنك للتوريد والاجراءات الأخرى التي سنق البنك والممولون الآخرون والمقرض بشأنها ما لم يوافق البنك على خلاف ذلك

المادة الثالثة
السداد ورسم الخدمات ومكان السداد

الفقرة ٣ بند (٢) :

السداد : يلتزم المقرض بسداد أصل مبلغ القرض على مدى عشرين عاما (٢٠) بها فيها خمس سنوات مدة سماح تبدأ بتاريخ إبرام هذه الاتفاقية على أن يتم السداد على ثلاثينقسما نصف سنوية متساوية ومتتابعة طبقا للجدول الزمني رقم ١ (أ) الملحق بهذه الاتفاقية .

الفقرة ٣ بند (٢) :
رسم الخدمات :

(١) يلتزم المقرض بأن يدفع للبنك رسوم خدمات بمبلغ إجمالي وقدره ٢١٧٧٥٠٠ دينار إسلامي (مليونان وستمائة وسبعة وسبعون ألف وخمسمائة دينار إسلامي طبقا للجدول الزمني رقم ١ (ب) الملحق بهذه الاتفاقية .

(ب) وستكون رسوم الخدمات مستحقة من تاريخ الالتزام كما ورد تعريفه في الفقرة ٩ بند (٢) من هذه الاتفاقية .

الفقرة ٣ بند (٣) :
مكان لسداد :

ستعتبر جميع المبالغ الواجب اداؤها بها فيها سدادا تسطأ أصل القرض قد سددت قطعا عندما تكون هذه المنحومات قد قيدت في حساب مخصص من قبل البنك لهذا الغرض .

الفقرة ٣ بند (٤) :

مع عدم المساس بعمومية نص الفقرة ٣ بند (٣) أعلاه فإن جميع المبالغ الواجب اداؤها بمقتضى هذه الاتفاقية تعتبر قد سددت الى البنك عندما يؤكد أي بنك من البنوك الآتية انهاء ايداع ذلك المبلغ في حساب البنك الإسلامي لديه :-

(١) إذا كان السداد بالدولار الأمريكي

(أ) حساب رقم ١٥٩١١١

البنك السعودي المالي

٩٩ بيشوب جيت لندن

تليكس رقم ٨٨١٢٢٦١ - ٨٨١٢٢٦٢

هكذا من الأصول

(٢) حساب رقم م/١٠٥٠٧

المؤسسة المصرفية العربية
ص.ب ٥٦٩٨ المتلة - البحرين
تليكس رقم ٩٢٨٥ - ٩٢٣١/٢/٢

(ب) اذا كان السداد بالفرنك الفرنسي

حساب رقم ١٠٠١/١٠٠١/١٠٠١
اتحاد البنوك العربية والفرنسية
١٩٠ شارع شارل دي جول
٩٢٥٢٣ نوي سيدكس فرنسا
تليكس رقم ٦١٠٣٣٤

(ج) اذا كان السداد بالجنيه الاسترليني

حساب رقم ٧٠٨٣٧٢
بنك الخليج الدولي
٦/٢ كانون سترت لندن
تليكس رقم ٨٨١٢٨٨٩ - ٨٨١٣٢٢٦

المادة الرابعة سحب مبالغ القرض واستعمالها

الفقرة ٤ بند (١) :

يجب للمقترض أن يسحب مبلغ القرض لنصوص احكام هذه الاتفاقية ووفقا لنصوص الشروط العامة ووفقا لقواعد السحب المتبعة في البنك وذلك للاغراض الموضحة في الجدول رقم (٣) الملحق بهذه الاتفاقية لمواجهة التكاليف المعقولة للبضائع والخدمات المراد تمويلها بموجب هذه الاتفاقية .

الفقرة ٤ بند (٢) :

تاريخ طلب السحب الاول

اذا لم يتقدم المقترض بطلب للبنك للسحب قبل يوم ١٩٨٣/١٢/٣١ او في تاريخ لاحق لهذا التاريخ بحسب ما يتم عليه الاتفاق بين المقترض والبنك يجوز للبنك - في هذه الحالة - أن ينهي هذه الاتفاقية بعد اخطار المقترض بهذا الانتهاء .

الفقرة ٤ بند (٣) :

آخر موعد

يكون يوم أو أي تاريخ لاحق له يحدد باتفاق المقترض والبنك هو آخر موعد محدد ومسبق احكام الفقرة ٦ بند (٢) من الشروط العامة .

الفقرة ٤ بند (٤) :

استعمال مبالغ القرض :

(أ) يلتزم المقترض بأن يستعمل جميع المبالغ التي يسحبها من حساب القرض فقط في اغراض تنفيذ المشروع الذي يموله البنك .

(ب) يتولى المقترض اعادة اقراض مبلغ القرض الى «المؤسسة» بنفس الشروط والاولاغ المخصوص عليها في هذه الاتفاقية .

المادة الخامسة

تنفيذ المشروع

الفقرة ٥ بند (١) :

الدراسات والمواصفات: يعتمد المقترض بضمن ما يلي:

(أ) تنفيذ عمليات المشروع أو العمل على تنفيذها وتشغيل تلك العمليات أو العمل على تشغيلها بواسطة المؤسسة باتكفاء والخبرة الفنية المطلوبة ووفقا للنظم والممارسات الإدارية والفنية والاقتصادية السليمة وتحت اشراف ادارة فنية وهيئة موظفين من ذوي الاختصاص وخبراء طبقا لجدول الاستشارة والميزانية والخطط والدراسات والمواصفات المقدم للبنك والذي تمت موافقته عليه .
(ب) وجوب التقدم للبنك للحصول على موافقته على أية تعديلات في المشروع وبالتفاصيل التي يعتبرها البنك لازمة وضرورية أو أية تعديلات هامة في ميزانية المشروع أو في دراساته أو خطته ومواصفاته أو أي تغييرات جوهرية في أي من عقود العمل أو الخدمات أو شراء البضائع التي تتصل بتنفيذ المشروع .

المادة السادسة

شروط اضافية خاصة بمتطلبات مسبقة واجب

استيفاؤها قبل أن يسمح البنك بإجراء

السحب على القرض

الفقرة ٦ بند ١ :

يجب على المقترض قبل أن يتقدم بطلبه للبنك للسحب الاول ان يوضح الاجراءات التي ينوي أن يتبعها أو يعمل على أن يتبع في طرح السطوات المحلية أو العالمية تمشيا مع احكام الفقرة ٧ بند ٢ من هذه الاتفاقية للحصول على موافقة البنك على ذلك .

المادة السابعة

احكام خاصة

الفقرة ٧ بند ١ :

على المقترض أن يتخذ كافة الترتيبات اللازمة ليوافقها ويبتدأ الحاجة جميع المبالغ المطلوبة لتنفيذ المشروع وبالشروط والاولاغ التي تكون مقبولة للبنك كما يعتمد المقترض أيضا بتغطية كل تجاوز في التكاليف سواء من موارده الخاصة أو من موارد خارجية وذلك لضمان تنفيذ المشروع وفقا للمواصفات الفنية المقترحة وجدول التنفيذ .

الفقرة ٧ بند ٢ :

يقوم المقترض بإبرام جميع العقود المتعلقة بتنفيذ المشروع عن طريق طرح المنافسة المفتوحة وأن يحصل على الموافقة المسبقة من البنك لارساء أي مناقصة أو إبرام عقد تزيد قيمته عما يعادل مائة وخمسون ألف دينار اسلامي (١٥٠.٠٠٠) هذا ما لم يوافق البنك على غير ذلك من الشروط .

الفقرة ٧ بند ٣ :

على المقترض أن يقدم للبنك كافة الدراسات والتصميمات والمواصفات وجدول مواعيد التنفيذ وإية تعديلات جوهرية وذلك بعد اقرارها من المقترض فوراً على أن يقدم المقترض أيضا أية تفاصيل يطلبها البنك من وقت لآخر .

الفقرة ٧ بند ٤ :

يتخذ المقترض التدابير الكفيلة التي تجعله يمسك دفاتر وسجلات نظامية مستوعبة بحيث يتمكن من الرجوع إليها من التعرف على البضائع والخدمات التي تم تمويلها من محصلات القرض وبيان استخدامها في وجوه تتصل بالمشروع وسير العمل فيه وتعكس بالانس والنظم المحاسبية المعترف بها عمليات التشغيل والمركز المالي للمؤسسة .

هذا من الأصول

الفقرة ٧ بند ٥ :

على المقرض أن يقدم كافة التسهيلات لتكسيب بندي البنك المعتمدين من القيام بزيارات عمل بشرط التفتيش في أثناء سير العمل في المشروع ومراجعة البضائع ونحوه من سجلات ووثائق منفصلة بالمشروع وأن يوافي البنك بالمعلومات التي يطلبها في حدود المعقول والمتعلقة باتفاق ما تحصله من مقدار القرض وبالمشروع وبالبضائع وبالمعاملات وبالمرکز المالي للمؤسسة .

الفقرة ٧ بند ٦ :

سعد المقرض في سبيل تنفيذ المشروع وإدارته وتشغيله بأن يتخذ التدابير اللازمة لعمل المؤسسة شكلا وموضوعا طبقا لأنظمة وتواعد نية كقابلة بتحقيق أغراض المشروع وبصورة مرضية للبنك وأن يكون المؤسسة من الصلاحيات والسلطة الإدارية ما يمنحها من تنفيذ المشروع بالمعانة والكفالة اللذين لتنفيذ المشروع وإدارته وتشغيله . ويتمتع المقرض على وجه الخصوص بأن يتخذ المؤسسة الإجراءات اللازمة لتعيين موظفين مهنيين مؤهلين خصوصاً في مجال الدراسات الهندسية والمالية للمشروع وذلك لتأمين تنفيذ المشروع في المدة المتفق عليها وللمراقبة وتشغيله وإدارته بطريقة فعالة .

الفقرة ٧ بند ٧ :

يتوم المقرض بنفسه أو يستخدم نفوذه للقيام بالتأمين على جميع البضائع الممولة من متحصلات القرض ضد المخاطر المنسلة بالشراء على أن يغطي هذا التأمين مخاطر النقل البحري والحوادث الأخرى حتى توصيلها ونسبها إلى موقع العمل في المشروع ويكون لدى شركات تأمين معتمدة وبالمبالغ المقبولة في العرف التجاري السليم وأن يكون التأمين واجب الدفع في حالات وقوع ما يوجب استحقاقه بنفس العملة التي تم بها شراء البضائع المؤمن عليها أو بعملة أخرى قابلة للتحويل .

الفقرة ٧ بند ٨ :

تقوم المؤسسة بتزويد البنك بتقارير عن سير العمل لتنفيذ المشروع وذلك في نهاية كل ثلاثة أشهر كما تقدم حساباتها مدققة حسب الأصول خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية للمؤسسة .

الفقرة ٧ بند ٩ :

يلتزم المقرض بأن يتخذ بنفسه كل إجراء أو عمل لازم لتكسيب المؤسسة من تنفيذ المشروع وبأن لا يقوم بأي عمل أو يسمح بالقيام بأي عمل يكون من شأنه عرقلة أو إعاقة تنفيذ المشروع أو يحول دون تطبيق أي نص من نصوص هذه الاتفاقية .

الفقرة ٧ بند ١٠ :

يعامل المقرض جميع مستندات ووثائق وسجلات البنك والمواد المباشرة لها كمواد سرية .

الفقرة ٧ بند ١١ :

يتمتع المقرض بأعفاء كل المصداقات والآلات والبضائع والأدوات والخدمات التي يستوردها من الخارج من كافة الرسوم والضرائب .

المادة الثامنة
التقارير

الفقرة ٨ بند ١ :

١ - يتعهد المقرض بأن يتأكد من تقديم أو يستخدم نفوذه لتقديم التقارير الآتية للبنك على أن تبلغ تلك التقارير الرضاة الكامل للبنك وأن تقدم في الأوقات المحددة لتقديمها .

١ - تقارير تقدم خلال اسبوعين بعد مضي ربع عام ميلادي أو بعد مضي فترة يتفق على تحديدها الطرفان المتعاقدان - المقرض والبنك - عن تنفيذ المشروع بالصورة التي يحددها البنك من وقت لآخر .

٢ - تقارير أخرى وفق ما يتطلبه البنك في حدود المعقول عن استثمار مبالغ القرض المسحوبة وعن تقدم سير العمل في المشروع .

ب - أن توثق كافة الوثائق المذكورة في هذه الفقرة حسب اختيار البنك وبالطريقة التي يحددها البنك في حدود المعقول .

الفقرة ٨ بند ٢ :

التقارير خلال أجل القرض :

١ - سيعمل المقرض والبنك تعاونا وثيقا يكفل تحقيق أغراض القرض وللوصول إلى هذه الغاية يزود كل من الطرفين الآخر بالمعلومات والبيانات التي يطلبها في حدود المعقول والمتصلة بالحالة العامة للقرض ومن جانب المقرض ستشمل مثل تلك البيانات والمعلومات المواد الخاصة بالحالة الاقتصادية والمالية في بلاد المقرض وميزانية مدخرات المقرض .

ب - يقيم المقرض من حين لآخر بالمشاركة وتبادل الرأي بواسطة مندوبيهم بالنسبة للمسائل المتعلقة بأغراض القرض والحفاظة على خدماته وقيام المقرض بالتزاماته التي تقضي بها هذه الاتفاقية .

ج - يلتزم المقرض بأن يخطر البنك مورا عن أية أحوال تتدخل أو تهدد بالتدخل في تحقيق أغراض القرض أو الحفاظة على الخدمات التي يقدمها القرض وقيام المقرض بالتزاماته التي تقضي بها هذه الاتفاقية .

المادة التاسعة
نفاذ الاتفاقية وتاريخ الالتزام

الفقرة ٩ بند ١ :

نفاذ الاتفاقية :

لا تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول إلا بعد أن يقدم إلى البنك دليل مقنع يثبت بها يلي : -

١ - أن إبرام وتسليم هذه الاتفاقية بالنسبة عن المقرض مخرج به حسب الأصول أو أنه تم التصديق عليها باستيفاء جميع الإجراءات الحكومية المطلوبة .

ب - ١ - على الحكومة المقترضة تقديم خطاب تفويض من وزارة المالية أو من أية جهة حكومية أخرى بخول لها من حكومة الدولة المقترضة بوجه إلى البنك المركزي أو ما يقوم مقامه في تلك الدولة المعنية بتضمن تعليمات الوزارة أو الجهة المعنية بأن يقوم البنك المركزي أو ما يقوم مقامه بتنفيذ الدفع للوفاء بالقرض ورسوم الخدمة في التواريخ التي يحددها استحقاق الاداء .

٢ - وعلى الوزارة أو الجهة المعنية أن توجه للبنك الإسلامي للنفية صورة من خطاب التفويض هذا مع خطاب من البنك المركزي أو ما يقوم مقامه يفيد فيه أنه تسلم الأصل من خطاب التفويض المذكور وقبوله العمل بمحتوياته .

٣ - وسيعتبر هذان الخطابان وفتحتين أساسيتين لنفاذ اتفاقية القرض .

ج - بأنه قد تم الوفاء بكل الشروط السابقة لحق المقرض في الحصول على الأموال من ترويض أخرى .

الفقرة ٩ بند ٢ :

بدء سريان الاتفاقية :

يبدأ سريان هذه الاتفاقية بالنسبة لرسوم الخدمات بعد ٩٠ يوما من تاريخ توقيعها أو من التاريخ الذي يكون قد استوفى فيه المقرض جميع الشروط لنفاذ هذه الاتفاقية ، أيهما يسبق .

هذا من الأصول

المادة العاشرة
احكام متفرقة

الفقرة ١٠ بند ١ :
المتدوبون المعتدون :

المتدوبون المعتدون هم أي شخص أو اشخاص يندبهم المقترض كلية ويكون اعنيادهم كمتدوبين معتدين للمقترض لاغراض احكام الفقرة ١٠ بند ٣ من الشروط العامة .

الفقرة ١٠ بند ٢ :
تاريخ الاتفاقية :

يكون تاريخ هذه الاتفاقية لتحقيق كافة اغراضها هو التاريخ الموضح في افتتاحية الاتفاقية .

الفقرة ١٠ بند ٣ :
العناوين :

تتكون العناوين التالية لاغراض احكام الفقرة ١٠ بند ١ من الشروط العامة : -

العنوان البريدي للمقترض :

المجلس القومي للتخطيط
ص.ب ٥٥٥ عمان
المملكة الاردنية الهاشمية

برقيا :
تلكس : ٢١٣١٩
العنوان البريدي للبنك

البنك الاسلامي للتنمية
ص.ب ٩٢٥ - جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

برقيا : بنك اسلامي / جده

تلكس : ٢٠١٣٧ - اس دي بي - اس جي

واقراراً بما تقدم فان البنك والمقترض عن طريق ممثليها المعتدين والمخول لهما بالتوقيع قد وقعا هذه الاتفاقية من نسختين لكل منها نفس المفعالية والتاثير والالزام باللغة العربية في التاريخ الموضح في افتتاحية هذه الاتفاقية .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

الدكتور حنا عسوده

رئيس المجلس القومي للتخطيط

عن البنك الاسلامي للتنمية

الدكتور احمد محمد علي

(الرئيس)

الجدول رقم ١ (أ)
سداد القرض

المبلغ بالدينار الاسلامي

تاريخ الاستحقاق

٢٢٢,٢٢٢	١٩٨٨/ ٦/٢٠
٢٢٢,٢٢٢	١٩٨٨/١٢/٢٠
٢٢٢,٢٢٢	١٩٨٩/ ٦/٢٠
٢٢٢,٢٢٢	١٩٨٩/١٢/٢٠
٢٢٢,٢٢٢	١٩٩٠/ ٦/٢٠
٢٢٢,٢٢٢	١٩٩٠/١٢/٢٠
٢٢٢,٢٢٢	١٩٩١/ ٦/٢٠
٢٢٢,٢٢٢	١٩٩١/١٢/٢٠
٢٢٢,٢٢٢	١٩٩٢/ ٦/٢٠
٢٢٢,٢٢٢	١٩٩٢/١٢/٢٠
٢٢٢,٢٢٢	١٩٩٢/ ٦/٢٠
٢٢٢,٢٢٢	١٩٩٢/١٢/٢٠
٢٢٢,٢٢٢	١٩٩١/ ٦/٢٠
٢٢٢,٢٢٢	١٩٩١/١٢/٢٠
٢٢٢,٢٢٢	١٩٩٥/ ٦/٢٠
٢٢٢,٢٢٢	١٩٩٥/١٢/٢٠
٢٢٢,٢٢٢	١٩٩٦/ ٦/٢٠
٢٢٢,٢٢٢	١٩٩٦/١٢/٢٠
٢٢٢,٢٢٢	١٩٩٧/ ٦/٢٠
٢٢٢,٢٢٢	١٩٩٧/١٢/٢٠
٢٢٢,٢٢٢	١٩٩٨/ ٦/٢٠
٢٢٢,٢٢٢	١٩٩٨/١٢/٢٠
٢٢٢,٢٢٢	١٩٩٩/ ٦/٢٠
٢٢٢,٢٢٢	١٩٩٩/١٢/٢٠
٢٢٢,٢٢٢	٢٠٠٠/ ٦/٢٠
٢٢٢,٢٢٢	٢٠٠٠/١٢/٢٠
٢٢٢,٢٢٢	٢٠٠١/ ٦/٢٠
٢٢٢,٢٢٢	٢٠٠١/١٢/٢٠
٢٢٢,٢٢٢	٢٠٠٢/ ٦/٢٠
٢٢٢,٢٢٢	٢٠٠٢/١٢/٢٠

الاجمالي ٧,٠٠٠,٠٠٠

هكذا من أجل

الجدول رقم ٢

مشروع مياه ومجاري مدينتي
الزرقاء والرصيفة

١ - وصف المشروع :

- ١/١ يتكون مشروع الزرقاء - الرصيفة من انشاء وترميم شبكة تزويد الماء الحاتية وانشاء شبكة مجاري جديدة مع محطة معالجة مياه المجاري وشبكة صرف مياه الاطوار لمدينتي الزرقاء والرصيفة .
- ٢/١ يتضمن المشروع باختصار تنفيذ / تشييد البنود التالية من الاعمال حسب التكاليف التقديرية المتوقعة لها : -

المبند	التكلفة بملايين الدولارات الأمريكية
١ - وحدة معالجة مياه المجاري	١٨١٢٨
٢٤٠٠٠ كجم - بي اودي / اليوم	
٢ - مجاري التصريف الرئيسية	٧٧٩٧
ب - محطة الضخ الرئيسية وخط الانابيب	٧٥٠
٣ - توريد وتركيب انابيب ومديد انابيب المناطق الفرعية ٣ و ٧	٧٦٠١
٤ - نفس الشيء - للمنطقة الفرعية ٣	٨١٣٨
٥ - نفس الشيء - للمنطقة الفرعية ٤	٢٣٧٥
٦ - نفس الشيء - للمنطقة الفرعية ١٢ و ١٣ و ١٤	١٠٠٠٢
٧ - نفس الشيء - للمنطقة الفرعية ١٣ و ١٤ و ١٥	١١٠٠١
٨ - نفس الشيء - للمنطقة الفرعية ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠	١٨١٢٨

الجدول رقم ٣

مشروع مياه ومجاري مدينتي الزرقاء والرصيفة

١ - المسحب من القرض :

- ١/١ سيتم المسحب من قرض البنك الاسلامي للتنمية البالغ ٧٠ سبعة ملايين دينار اسلامي (اي ما يعادل ٧٨ مليون دولار أمريكي تقريبا - سبعة ملايين وثمانمائة الف تقريبا) مقابل المصروفات بالعملة الاجنبية التي تصرف على تنفيذ مشروع المياه والمجاري لمدينتي الزرقاء والرصيفة .
- ٢/١ ان مخصصات قرض البنك الاسلامي للتنمية سوف تستعمل لمواجهة عنصر العملة الاجنبية لتكاليف المشروع حسب ما هو آت : -

المبند	دولار امريكي	المبلغ بملايين دينار اسلامي
١ - توريد وتركيب معدات جميع المجاري في المناطق الفرعية ١٣ و ١٤ و ١٥	٤٨٦٦	٤٣٧٠
ب - مد انابيب التوصيل الرئيسي وتوزيع الماء	٠٧٢٤	٠٦٥٠
ج - تصريف مياه الاطوار	٢٢٠٦	١٩٨٠
الاجمالي	٧٧٩٦	٧٠٠٠

- ٣/١ اذا ما رأى البنك ان هناك حاجة لصرف مبلغ القرض المخصص لاي بند من بنود المشروع على بند او بنود غير التي تم ذكرها من قبل فان القرض والبنك يتفقان معا على اعادة تخصيص ذلك المبلغ بالقدر المطلوب وذلك فيما يخص اي جزء من مخصصات القرض او كلها .
- ٤/١ وبدون الاخلال بما ذكر في الفقرة السابقة سوفان يتم اي سحب من مخصصات هذا القرض مقابل المصروفات التي تم صرفها قبل تاريخ بدء العمل في المشروع وفي كل الاحوال شريطة ان تكون اتفاقية القرض قد دخلت حيز التنفيذ .

الجدول رقم ١ (ب)
رسم الخدمة

المبلغ بالدينار الاسلامي

تاريخ الاستحقاق

١٠٥٠٠٠	١٩٨٢/ ٦/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٨٢/١٢/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٨٢/ ٦/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٨٢/١٢/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٨٥/ ٦/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٨٥/١٢/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٨٦/ ٦/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٨٦/١٢/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٨٧/ ٦/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٨٧/١٢/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٨٨/ ٦/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٨٨/١٢/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٨٩/ ٦/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٨٩/١٢/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٩٠/ ٦/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٩٠/١٢/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٩١/ ٦/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٩١/١٢/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٩٢/ ٦/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٩٢/١٢/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٩٣/ ٦/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٩٣/١٢/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٩٤/ ٦/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٩٤/١٢/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٩٥/ ٦/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٩٥/١٢/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٩٦/ ٦/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٩٦/١٢/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٩٧/ ٦/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٩٧/١٢/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٩٨/ ٦/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٩٨/١٢/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٩٩/ ٦/٢٠
١٠٥٠٠٠	١٩٩٩/١٢/٢٠
١٠٥٠٠٠	٢٠٠٠/ ٦/٢٠
١٠٥٠٠٠	٢٠٠٠/١٢/٢٠
١٠٥٠٠٠	٢٠٠١/ ٦/٢٠
١٠٥٠٠٠	٢٠٠١/١٢/٢٠
١٠٥٠٠٠	٢٠٠٢/ ٦/٢٠
١٠٥٠٠٠	٢٠٠٢/١٢/٢٠

الاجمالي

٢٠٦٧٧٠٠٠

هكذا من المأهول

نخبة من النخبة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٥
فأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٣

نظام الضريبة الإضافية

صادر بالاستناد للمادة (١٧) من قانون الضريبة الإضافية رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الضريبة الإضافية لسنة ١٩٨٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
المادة ٢ - تعدل الضريبة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (١٦) من القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩ لتصبح على النحو التالي :-

يستوفى عن كل مسافر يغادر المملكة بطريق الجو

فلس ٠٠٠
دينار ٣

الحسين بن طلال

١٩٨٣/٥/١٥

وزير الثقافة والشباب	وزير	وزير	رئيس الوزراء
وزير السياحة والآثار	المالية	الاعلام	وزير الدفاع
محمّد أبو نوار	سلام مساعده	معتز أبو عودة	مضر بدران
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير	وزير	وزير العدل
حسن إبراهيم	المواصلات	الزراعة	
الدكتور محمد مشوب الزين	مروان دودين	احد عبد الكريم الطراونه	
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير	وزير	وزير الاوقاف والشؤون
المهندس علي السحيات	ابراهيم ايوب	مروان القاسم	كامل الشريف
وزير	وزير	وزير	وزير دولة لشؤون
العمل	الصحة	التربية والتعليم	رئاسة الوزراء
الدكتور جواد العناني	انعام الخفني	الدكتور زهير بلخس	الدكتور سميد اقل
وزير	وزير	وزير	وزير الصناعة والتجارة
الداخلية	والقروية والبيئة	الاستقلال العامة	المهندس عوني المصري
احمد عبيدات	حسن المومني	وليد معلوم	

تعليمات رقم (٦) لسنة ١٩٨٣
تعليمات قبول الطلبة وتسجيلهم في
الصف الاول الابتدائي في مدارس المملكة
صادرة بالاستناد للمادة ١٦ من
قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤

المادة الاولى : تسمى هذه التعليمات (تعليمات قبول الطلبة وتسجيلهم في الصف الاول الابتدائي في مدارس المملكة لسنة ١٩٨٣) ويعمل بها من تاريخ صدورها .
المادة الثانية : تنسب هذه التعليمات على جميع المدارس الحكومية والمدارس الخاصة ومدارس وكالة الفتوح ومدارس القوات المسلحة الأردنية .
المادة الثالثة : يقبل في الصف الاول الابتدائي للعام الدراسي ١٩٨٤/٨٣ جميع الاطفال الذين هم من مواليد ١٩٧٧/١٢/٣١ فما قبل . على ان لا يكون الطفل قد تجاوز العاشرة من العمر في ١٩٨٣/١٢/٣١ .
المادة الرابعة : ١ - يسجل الاطفال في الفترة الواقعة من بداية شهر نيسان من كل عام وحتى بداية العام الدراسي .
ب - يحال مدير المدرسة قسماً للتسجيل في الفترة المحددة اعلاه ، على ان تطبق من عليهم تعليمات الدوام الرسمي النافذة المعمول .
المادة الخامسة : يقوم مدير المدرسة بتسجيل الاطفال حسب السن القانوني وتحمل مسؤولية اي مخالفة لهذا المرسوم .
المادة السادسة : ١ - يتم تسجيل الاطفال الاردنيين بموجب شهادة ولادة صادرة من دائرة الاحوال المدنية وفقاً للبيانات الواردة في دفتر العائلة .
ب - يحتفظ مدير المدرسة بصورة عن شهادة ولادة الطفل بعد مقارنتها بالشهادة الاصلية وختمها بخاتم المدرسة وتوقيعها من قبله .
المادة السابعة : ١ - يتم تسجيل الاطفال غير الاردنيين (اذا توافق لديهم اذن اقامة) بموجب الوثائق الرسمية الصادرة عن الدوائر الرسمية المختصة في بلادهم ويطبق عليهم من القبول المعمول به في المملكة ويستثنى من شرط اذن اقامة رعايا الدول الذين لا تطلب منهم الجهات المختصة الحصول على اقامة .
ب - يسجل أبناء العاملين في البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية العاملة في المملكة وفقاً لتعليمات القبول في بلادهم من حيث سن القبول .
المادة الثامنة : ١ - تسجل أسماء الطلبة المقبولين في سجل خاص يشتمل على الاسم الكامل مطابقاً لشهادة الولادة الصادرة عن دائرة الاحوال المدنية وفقاً للبيانات الواردة في دفتر العائلة .
ب - يدقق السجل المذكور من قبل مكتب التربية والتعليم قبل نهاية منتصف الفصل الاول من العام الدراسي .
المادة التاسعة : يقوم مدير المدرسة بالتعاون مع مجلس الآباء والمعلمين ومجلس الاسر المدرسية بجمع أسماء الاطفال ممن هم في سن القبول ، وذلك خلال شهر ايار من كل عام ، وترفع أسماء الاطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس في بداية كل عام دراسي الى مدير المكتب لتتابعهم التحاقهم بالمدارس بالتعاون مع الحاكم الاداري .
المادة العاشرة : لا يسمح بالنقل للصف الاول الابتدائي من خارج المملكة في اثناء العام الدراسي الا بموجب احكام هذه التعليمات من حيث التقيد بالسن القانوني .
المادة الحادية عشرة : لا يسمح بقبول اطفال مستبعين في الصف الاول الابتدائي ويتحمل مدير المدرسة مسؤولية ذلك .
المادة الثانية عشرة : تعالج لجنة التربية والتعليم في الدائرة القضايا التي لم تنص عليها هذه التعليمات .
المادة الثالثة عشرة : تلغى هذه التعليمات تعليمات رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ (تعليمات القيد والقبول في الصف الاول الابتدائي) .

هكذا من الأشهر

نظام الضريبة الإضافية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٥
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٣

نظام الضريبة الإضافية

صادر بالاستناد للمادة (١٧) من قانون الضريبة الإضافية رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الضريبة الإضافية لسنة ١٩٨٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
المادة ٢ - تعدل الضريبة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (١٦) من القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩ لتصبح على النحو التالي :-

يستوفي عن كل مسافر يغادر المملكة بطريق الجو

فلس
دينار
٠٠٠
٣

الحسين بن طلال

١٩٨٣/٥/١٥

وزير الثقافة والشباب	وزير	وزير	رئيس الوزراء
وزير السياحة والآثار	المالحة	الأمم	وزير الدفاع
معه أبو توار	سليم مساعده	عدنان أبو عوده	مقر بدران
وزير شؤون الأرض المحتلة	وزير	وزير	وزير العدل
هسن إبراهيم	المواصلات	الزراعة	
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل	وزير الشؤون	وزير الخارجية والمؤسسات الإسلامية	وزير الاوقاف والشؤون الدينية
المهندس علي السحيمات	أبراهيم أيوب	مروان دودين	أحمد عبد الكريم الطراونة
وزير	وزير	وزير	وزير دولة لشؤون العمل
الكنتور جواد المناني	الاجتماعية	الصحة	رئيسة الوزراء
	انعام الكفي	الدكتور زهير بلخس	هكيت السكاك
وزير	وزير	وزير	وزير الصناعة والتجارة
الداخلية	والقروية والبيئة	الاشتغال العامة	
أحمد عبيدات	هسن المومني	المهندس عوني المصري	وليد مصفور

تعليمات رقم (٦) لسنة ١٩٨٣
تعليمات قبول الطلبة وتسجيلهم في
الصف الأول الابتدائي في مدارس المملكة
صادرة بالاستناد للمادة ١٦ من
قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤

المادة الأولى : تسمى هذه التعليمات (تعليمات قبول الطلبة وتسجيلهم في الصف الأول الابتدائي في مدارس المملكة لسنة ١٩٨٣) ويعمل بها من تاريخ صدورها .
المادة الثانية : تسري هذه التعليمات على جميع المدارس الحكومية والمدارس الخاصة ومدارس وكالة الغوث ومدارس القوات المسلحة الأردنية .
المادة الثالثة : يقبل في الصف الأول الابتدائي للعام الدراسي ١٩٨٤/٨٣ جميع الأطفال الذين هم من مواليد ١٩٧٧/١٢/٣١ فما قبل ، على أن لا يكون الطفل قد تجاوز العاشرة من العمر في ١٩٨٣/١٢/٣١ .
المادة الرابعة : ١ - تسجل الأطفال في الفترة الواقعة من بداية شهر نيسان من كل عام وحتى بداية العام الدراسي .
ب - يتولى مدير المدرسة قضايا المتخلفين عن التسجيل في الفترة المحددة أعلاه ، على أن تطبق عليهم تعليمات الدوام الرسمي النافذة المعمول .
المادة الخامسة : يقوم مدير المدرسة بتسجيل الأطفال حسب السن القانوني ويتحمل مسؤولية أي مخالفة لهذا النسخ .
المادة السادسة : ١ - يتم تسجيل الأطفال الأردنيين بموجب شهادة ولادة صادرة من دائرة الأحوال المدنية وفقاً للبيانات الواردة في دفتر العائلة .
ب - يحتفظ مدير المدرسة بصورة من شهادة ولادة الطفل بعد مغادرتها بالشهادة الأصلية وختمها بخاتم المدرسة وتوقيعها من قبله .
المادة السابعة : ١ - يتم تسجيل الأطفال غير الأردنيين (إذا توافر لديهم إذن إقامة) بموجب الوثائق الرسمية الصادرة عن الدوائر الرسمية المختصة في بلادهم ويطبق عليهم سن القبول المعمول به في المملكة ويستثنى من شرط إذن الإقامة رعايا الدول الذين لا تطلب منهم الجهات المختصة الحصول على الإقامة .
ب - يسجل أبناء العاملين في البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية العاملة في المملكة وفقاً لتعليمات القبول في بلادهم من حيث سن القبول .
المادة الثامنة : ١ - تسجل أسماء الطلبة المقبولين في سجل خاص يشتمل على الاسم الكامل مطابقاً لشهادة الولادة الصادرة عن دائرة الأحوال المدنية وفقاً للبيانات الواردة في دفتر العائلة .
ب - يصدق السجل المذكور من قبل مكتب التربية والتعليم قبل نهاية منتصف الفصل الأول من العام الدراسي .
المادة التاسعة : يقوم مدير المدرسة بالتعاون مع مجلس الإباء والمعلمين ومجلس الاسر المدرسية بجمع أسماء الأطفال ممن هم في سن القبول ، وذلك خلال شهر أيار من كل عام ، وترفع أسماء الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس في بداية كل عام دراسي إلى مدير المكتب لمتابعة التحاقهم بالمدارس بالتعاون مع الحاكم الإداري .
المادة العاشرة : لا يسمح بالنقل للصف الأول الابتدائي من خارج المملكة في أثناء العام الدراسي إلا بموجب أحكام هذه التعليمات من حيث التقيد بالنسخ القانوني .
المادة الحادية عشرة : لا يسمح بقبول أطفال مستعدين في الصف الأول الابتدائي ويتحمل مدير المدرسة مسؤولية ذلك .
المادة الثانية عشرة : تعالج لجنة التربية والتعليم في الدائرة القضايا التي لم تنص عليها هذه التعليمات .
المادة الثالثة عشرة : تلغى هذه التعليمات تعليمات رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ (تعليمات القيد والقبول في الصف الأول الابتدائي) .

هكذا من الأشهر